آلية تخطيطية لاستراتيجية التنمية في محافظة الانبار للمدة من 2010- 2030

ثائر شاكر محمود

جامعة الانبار- كلية الهندسة

E-mail:Dr_thaer_sh@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: : محافظة الانبار – استراتيجية التنمية الحضرية – شجرة المشاكل والاهداف

تاريخ الاستلام: 1 / 3 / 2013 تاريخ القبول: 4 / 3 / 2013

المستخلص:

ان تخطيط استراتيجية التنمية الحضرية في المحافظات العراقية يعاني من عدم وجود اليه مناسبة تحقق متطلبات التنمية الوطنية خصوصاً وان توجهاتها الحديثة نحو اللامركزية والحوكمة الرشيدة من هنا ينطلق البحث ليحدد اليه مقترحة لكيفية وضع تسلسل لخطوات منهجية الاستراتيجية الملائمة للتنمية الحضرية على مستوى مدن محافظة الانبار وللفترة الزمنية (2010-2030) مراعية فيها لمقومات المحافظة والاسلوب التشاركي بين الحكومة المحلية ومجتمع الانبار من اجل التوصل الى اهم المشاكل التي يعاني منها والتي تواجه تنمية المحافظة وحواضرها ووفق مراحل متتابعة تبدأ بتحديد الاهداف والقطاعات التنموية حسب اولوياتها ووصولا الى شجرة المشاكل والغايات المستقبلية العامة والتفصيلية والتي تكون محددة بفترات زمنية ومواقع مكانية مدروسة لتحقيقها في سنة الهدف المطلوبة .

PLANNING MECHARISM FOR STRATEGIC EVELOPMENT IN ANBAR FROM 2010- 2030

Thaer sh .mahmood

university of anbar – college of engineering

E-mail:Dr_thaer_sh@yahoo.com

Keywords : Anbar province, Urban development strategy, Tree problems and goals

Recievd:1 /3 / 2013 **Accept: 4 / 3 / 2013**

ABSTRACT:

The strategic planning of urban development in the provinces suffer from the lack of an appropriate mechanism meets the requirements of national development, especially as the modern tendencies toward decentralization andGoodgovernance..From here starts search to identify a proposed mechanism for how to put a sequence of steps strategy appropriate for urban development at the level of cities of Anbar province , and the time period (2010-2030) taking in to account the elements of the province and a participatory approach between local government and community Anbar to reach the most important problems facing the facing the development of the province and cities a according to the sequential stages start setting goals and development sectors as priorities and down to the tree goals future public and detailed that be specific periods times and well thought out spatial locations to achieve the required target year.

المقدمة:

لقد بقيت محافظة الانبار للفترة الماضية بدون تخطيط استراتيجي لمشاريعها التنموية على الصعيدين الاقليمي والحضري حيث كان النظام المركزي مهيمناً على عملية التخطيط وأول محاولة في تخطيط المحافظة على سبيل المثال المشاركة في خطة التنمية كانت في عام 2008 ويمكن ادراج التسلسل الزمني للدور الخاص بالمحافظة على مستوى التخطيط الستراتيجي كالأتي:

أ – التقرير الستراتيجي لتنمية محافظة الانبار للسنوات (2008-2010) وقد قامت به منظمة البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP) التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، وقد كان التقرير مقتصراً على شرح مبسط للمقومات التنموية في المحافظة بدون التعمق فيها وتم تثبيت المشاريع المقدمة من قبل المحافظة في حينها والمشاريع قيد التنفيذ فيها ولم تكن فيها اية آلية واضحة للتخطيط الستراتيجي.

ب - التقرير التنموي للواقع التنموي في محافظة الانبار للسنوات (2010-2014) وقد قام بأعداده فريق من مديرية تخطيط الانبار وتم فيه رفد الخطة الوطنية للتنمية على مستوى العراق (NDP) لسنة 2014 بالمعلومات والبيانات المجمعة حول الواقع التنموي على مستوى المحافظة وللقطاعات الاقتصادية المختلفة دون الإشارة الى اية توجهات لتنمية المحافظة او آلية للتخطيط الاستراتيجي فيها.

ج - دراسة التنمية المكانية لمحافظة الانبار للسنوات 2010-2020 وهي دراسة اشتركت فيها جامعة الانبار مع مديرية التخطيط في محافظة الانبار لوضع توجهات تخطيطية على مستوى المحافظة ومدنها بشكل يتلائم والخطط الموضوعة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الا ان هذه الدراسة قد خلت من أية آلية للتخطيط الستراتيجي واكتفت بكونها دراسة توجيهية تثبت اهم السياسيات التخطيطية التي يمكن ان تتخذها المحافظة من اجل معالجة التخلخل التنموي الموجود في مدن المحافظة. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتكون أول دراسة تضع آلية مقدمة للتخطيط الستراتيجي على مستوى مدن المحافظة وهي خاصة للتنمية الحضرية ولسنة الهدف المعينة مراعية في ذلك كافة الدراسات السابقة والتجارب العربية والدولية في هذا المجال وبما يتلاءم والظروف والامكانيات المتوفرة في محافظة الانبار وقد اقترح البحث للمده الزمنيه البالغه عشرين سنة القادمة لكي تكون اكثر فائدة للتوجهات التنمويه للمحافظة. تظهر مشكلة البحث من خلال إغفال استخدام تطبيقات التخطيط الستراتيجي في الخطط التنموية للمحافظات مما جعل من هذه المحافظات تتخبط على رؤى وخطط وقتيه لا تراعي المتغيرات الزمانية والمكانية والبيئية للمحافظات ومدنها وحواضرها مما يؤدي الى الإرباك والفشل النهائي في تحقيق الغايات والأهداف المرجوة من المشاريع التنموية على اختلاف أنواعها من جهة ومن جهة اخرى عدم معالجتها المشاكل التخطيطية التي تعاني منها وحسب أولوياتها وأثارها السلبية على المستوى التنموي لها. تكمن أهمية البحث من خلال الاستفادة من التجارب الدولية والخبرات المتراكمة للدول المتشابهة والنجاحات الحاصلة لديهم المتأتية من خلال تطبيق أفكار وآلية التخطيط الستراتيجي ومدى ملائمة المحافظة لتطبيق مثل هذه الاليه من جهة ولعدم الوصول الى الغايات والأهداف المرجوة من الخطط التنموية السابقة للمحافظة. يهدف البحث لوضع آلية مقترحة لكيفية تطبيق خطوات ومراحل التخطيط الستراتيجي على مستوى التنمية الحضرية لمدن الأنبار ونواحيها للفترة الزمنية القادمة لغاية سنة 2030 مراعين في ذلك العوامل والمقومات الخاصة لمحافظة الأنبار والتوجهات والرؤى التخطيطية لها.

المواد وطرائق العمل:

لقد واجه الباحث العديد من الصعوبات والمشكلات في البحث بسبب قلة البيانات وفقرها والصعوبة في الحصول عليها كما ان كثرة المعايير التخطيطية اللازمة التي تتطلب عملية تحليل كمي ووصفي معاً مما يزيد من التحديات التي واجهت البحث والباحث. من اجل تحقيق هدف البحث لذا فقد تم الاعتماد على الاسلوب التحليلي الكمي للمعايير التي يمكن قياسها وتوصيفها للمعايير الاخرى من اجل الوصول الى تحليل وتشخيص الوضع الاقليمي للمحافظة ومستواها التنموي بالاعتماد على افكار التخطيط الستراتيجي وتطبيقها لاستراتيجية التنمية الحضرية لغاية 2030.

خطوات الالية المقترحة لاستراتيجية التنمية في محافظة الانبار:

كيف تم تحديد أهداف المحافظة والأقضية التابعة لها.

تضم محافظة الانبار ثمانية اقضية قضاء الرمادي وهو مركز المحافظة وقضاء الفلوجة اكبر الأقضية سكاناً وقضاء القائم على الحدود السورية العراقية وقضاء هيت وحديثة وعنه و راوه الممتدة على نهر الفرات وقضاء الرطبة في وسط الصحراء الغربية للمحافظة هذا وانه ليس من الضروري أن تتحقق أهداف المحافظة والأقضية ضمن الإطار الزمني للألية ، إذ إن الغرض من امتلاك رؤية بعيدة المدى هو تحديد مسار خطة التنمية وانتعاش الاقتصاد المحلي. ويمكن للمشاريع الواردة في الاليةمن تحقيق غايات (أهداف) محددة والتي هي احد المعالم باتجاه تحقيق الهدف الرئيسي وتكون مراجعتها كل سنة واحدة قابلة للتجديد.

إن عملية وضع الأهداف سيتسم بالشفافية قدر الإمكان. إذ سيتم إشراك الجهات ذات العلاقة والمواطنين في وضعها وإقرارها، وستكون المشاريع المختارة للمحافظة أو للأقضية وفقا للاحتياجات والأهداف ذات الأولوية، وستحصل على الموارد وفق ذلك. إن اختيار مثل هذه الأهداف والمشاريع ذات الصلة سيؤثر على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، لهذا السبب فإن مدخلات الجهات الفنية والخبراء هي في غاية الأهمية شريطة أن تكون مستقلة وغير منحازة، فضلاً عن ذلك فإن لأصحاب العلاقة والمواطنين الحق في معرفة كيف ولماذا تم تحديد أولويات هذه الاحتياجات والأهداف المحددة. إن عملية الاختيار اعتمدت على الخطوات المبينة في أدناه: (UN,ILO,2012)

1- وضع المعايير التي ستصف احتياجات الانتعاش والتنمية الاقتصادية المحلية في المحافظة
وكذلك المؤشرات وتحديد مصادر المعلومات وكما موضع في (الجدول-1) .

2- بعد تحديد المؤشرات والمعايير، تم جمع البيانات من الجهات المعنية المختلفة ومن بينها الجهاز المركزي للإحصاء، وديوان محافظة الانبار ، وهيئة استثمار الانبار، ومكتب تنسيق منظمات المجتمع المدني وجامعة الانبار.

3- تثبيت قيم المؤشرات التي تم اختيارها اعتمادا على البيانات التي تم جمعها من الجهات المعنية المختلفة ومقارنتها على مستوى المحافظة ومستوى العراق من خلال النسب المئوية لقيمة المؤشر على مستوى القضاء مقارناً بقيمته على مستوى المحافظة والعراق، علماً ان البيانات هي لسنة 2011 ، وكما مبين في (الجدول-2).

القضية الاقتصادية الاساسية التي ينبغي التصدي لها على مستوى المحافظة:

بعدما تم احتساب القيم لكافة المؤشرات والنسب المئوية لها على مستوى العراق والمحافظة ومن معطيات (الجدول-2) تم التوصل إلى النتائج الآتية على مستوى على مستوى محافظة الانبار:

1- ارتفاع معدل الفقر.
2- ارتفاع معدلات البطالة.
3- توفر الأيدي العاملة
4- وجود عجز سكني في المحافظة
5- ارتفاع عدد الحوادث الأمنية.
6- قلة التخصيصات المالية.

هذا بالإضافة الى وجود بعض المشاكل الحاصلة في اقضية المحافظة نتيجة التعارض في الصلاحيات والمستويات التخطيطية.

النتائج والمناقشة:

القضايا الاقتصادية السائدة التي ينبغي التصدي لها والمزايا النسبية على مستوى الاقضية في المحافظة .

ان الغرض من هذه الدراسة هي توضيح القضايا الاقتصادية السائدة في كل قضاء من أقضية محافظة الانبار الموضحة في (الخارطة-1) طياً بعد شرح مقدمة تعريفية عن كل منها وكما يأتي :-

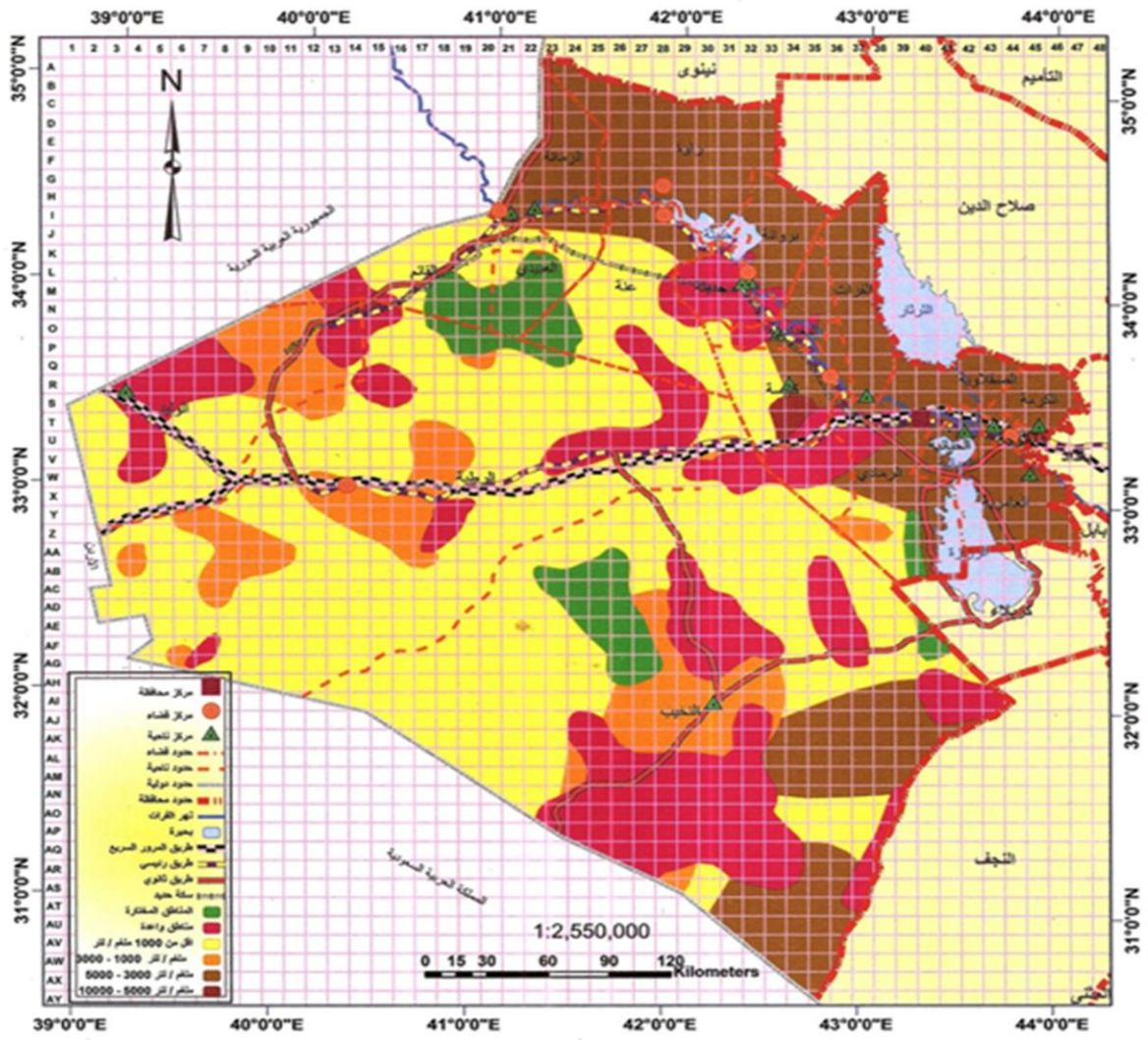

خارطة-1: تمثل محافظة الانبار واقضيتها الثمانية وعليها الإمكانات التنموية حسب أقضيتها الثمانية

الجدول-1: المعايير المؤشرات المختارة ومصادر معلوماتها لتحديد أهداف المحافظة والأقضية

المعيار	الملاحظات	المؤشر	مصدر المعلومات
1-السكان	السكان عنصر أساسي لإنتاج الثروة المادية وتوزيعها، ولكي يتسنى تخطيط وتنفيذ تنمية اقتصادية واجتماعية أو نشاط إداري أو بحث علمي يتطلب وجود بيانات موثوق بها وتفصيلية عن حجم السكان وتوزيعهم وتكوينهم ، ويشكل تعداد السكان مصدرا" رئيسا لهذه الإحصاءات الأساسية للمقارنة.	الكثافة السكانية = عدد السكان / المساحة (كم^2)	الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير بيانات الحصر والترقيم لعام 2009.
2- مستوى الدخل	يعطي هذا المعيار فكرة عن صحة الاقتصاد ومستوى نموه ويمكن قياسه بمتوسط نصيب الفرد الذي يأخذ بنظر الاعتبار حجم الدخل الكلي وعدد السكان والتعريف الذي تم اعتماده للدخل ضمن هذا التقرير هو المدفوعات النقدية والعينية التي يتسلمها الفرد لقاء قيامه بعمل.	متوسط الدخل السنوي للفرد = إجمالي دخول الأفراد العاملين السنوي / عدد العاملين	الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، 2007. الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، 2008.
3- القوى العاملة والبطالة	إن توفر الموارد البشرية هي من نقاط القوة للتنمية الاقتصادية وهي من أهم المقومات الرئيسية للتنمية ويمكن استخدام معدل السكان النشيطين اقتصادياً كمؤشر لمدى توفر هذا المعيار. فيما تعد مشكلة البطالة من المشاكل الاقتصادية الخطيرة في الوقت الحاضر وذلك لتعدد أدوارها السلبية على المستوى الاجتماعي والأخلاقي والأمني في المجتمع فضلاً عن دورها السلبي في النمو الاقتصادي، وتزداد هذه المشكلة خطورة إذا ما تواجدت عند فئة الشباب، فمعدل البطالة العالي لدى الشباب هو محفّز محتمل لعدم الاستقرار الاجتماعي وهو دليل أكيد على ضعف الاقتصاد حاليًا وفي المستقبل.	معدل السكان النشطين اقتصادياً = عدد السكان النشطين اقتصادياً / عدد السكان معدل البطالـــة = عدد الأفراد العاطلين من النشطين اقتصادياً / عدد السكان النشطين اقتصادياً معدل بطالة الشباب (15-24) سنة = عدد الأفراد العاطلين من الشباب / عدد السكان النشطين اقتصادياً من الشباب	الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة . مكتب العمل / الانبار. مديرية إحصاء الانبار.
4-مستوى المعيشة	يعد مستوى المعيشة معياراً لتوفر الحاجات الأساسية للأفراد ويضم كل من حاجات المأكل والملبس والسكن والوصول إلى خدمات الصحة والتعليم من المؤشرات المهمة المستخدمة في قياس مستوى التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية هو مستوى الفقر والذي يرتبط ارتباطاً طردياً بالتخلف الاقتصادي، وهناك معيار الفقر البشري وهو مركب من عدة مؤشرات مادية ونوعية لها علاقة بالتعليم والصحة ونوعية الحياة وحجم الفرص المتاحة للإنسان. ولصعوبة استخدام مثل هذا المعيار على مستوى المحافظة والأقضية التابعة لها تم الاكتفاء بمؤشر معدل الفقر المادي الذي يعتمد في حسابه على نسبة عدد الفقراء من المجتمع الحاصلين على دخلاً (أقل من خط الفقر). فيما يعد السكن من الحاجات الأساسية لأي فرد وللمجتمع بصورة عامة وإن توفير السكن الملائم لأفراد المجتمع هو من المعايير الأساسية لأي تنمية اقتصادية شاملة ذات أبعاد اجتماعية وإذا كانت من اجل الإنسان فلا بد من توفير السكن اللائق له ومعدل الحاجة إلى السكن هو مقياس لازمة السكن وتمثل النسبة المئوية لعدد الأفراد الذين لا يمتلكون السكن الملائم والمتمثل بحجم الطلب على السكن من عدد السكان الكلي لكل قضاء. وهنالك عدة مؤشرات لحال السكن منها العجز السكني بأنواعه والاكتظاظ السكني، وسيتم اختيار العجز السكني الصافي كمؤشر.	نسبة الفقر = عدد السكان تحت خط الفقر / عدد السكان العجز السكني الصافي = عدد الوحدات السكنية التقليدية - عدد الأسر	الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير بيانات الحصر والترقيم لعام 2009. - الجهاز المركزي للإحصاء / تقرير ملامح الفقر في العراق، 2007 - شعبة تخطيط الانبار دراسة الواقع التنموي لمحافظة الانبار . 2011
5-الوضع الأمني	ان الوضع الامني المستقر يساهم بشكل كبير في الانتعاش والتنمية الاقتصادية. فإن حالات عدم الاستقرار الأمني تعرقل مسيرة التنمية لذا يجب التركيز على الأقضية غير المستقرة امنيا من اجل امتصاص الآثار السلبية التي قد تحدث و التي تضر عملية التنمية جراء النشاط السلبي للفئات المتضررة في تلك الأقضية.	عدد الحوادث الأمنية خلال سنة (2003 -2010)	دراسة بيوكانن دراسة Iraq Index 2011
6-تغطية الإستراتيجية والخطط للمشاريع	من خلال معرفة عدد المشاريع و إجمالي المبالغ المخصصة للمشاريع في كل قضاء يتضح مدى شمول الأقضية بتلك الاستراتيجيات والخطط.	عدد المشاريع أو/ و المبالغ المخصصة للمشاريع ضمن إستراتيجية تنمية المحافظة والأقضية التابعة لها للأعوام 2010-2014	إستراتيجية تنمية محافظة الانبار 2010-2014
7-كفاءة اداء الخدمات التحتية	من خلال نسبة مساهمة كل خدمة في القضاء وكفاءة اداء هذه الخدمات التحتية لبيان نسبة الفارق التنموي لأسس التنمية الاقتصادية ومدى كفاءتها للانطلاق في المشاريع مستقبلاً .	مستوى خدمات البنى التحتية في كل قضاء للفترة (2007-2010)	وثيقة تنمية محافظة الانبار 2011-2014

قضاء الرمادي:

ويعتبر عاصمة المحافظة ومركزها وفيها الحكومة المحلية واغلب الدوائر المركزية للمحافظة وتشمل الرمادي ناحيتي الحبانية والوفاء ومساحتها (8543 كم^2) وسكانها لسنة 2011 هي (604286 نسمة) وبذلك تكون الكثافة السكانية هي(71شخص /كم^2) وان نسبة الريف هي (52%) بينما نسبة سكان الحضر (48%). ويقع القضاء في وسط المحافظة يحدها قضاء الفلوجة وهيت ومحافظة بابل وكربلاء وصلاح الدين ايضاً ، وطوبوغرافية الارض فيهاتتمثلبمنطقة الوديان والسهل الرسوبي حيث يمر من خلاله نهر الفرات وبضمنه بحيرة الحبانية وبادية الجزيرة ومناخه كمناخ باقي أقضية المحافظة حار جاف صيفاً بارد نسبياً شتاء يتخللها عواصف ترابية ورياح شديدة ، ونوع تربة القضاء صالحة للزراعة واغلبها جبسية ومن خلال ملاحظة تحليل المؤشرات الاقتصادية للقضاء يتبين ان مستوى الدخل فيها مرتفع نسبياً حيث يصل الى 000 23898 دينار/سنوياً للشخص الواحد وان معدل السكان النشطين اقتصادياً يفوق مستوى المحافظة والعراق وكما هو موضح في (جدول-2). وان معدل البطالة فيه هو اقل من مستوى المحافظة حيث يمثل (20,5%) ومعدل بطالة الشباب يمثل ثاني قضاء في المحافظة بعد الفلوجة وان نسبة الفقر في القضاء هي (32,9%) وهو يمثل ثاني ايضاً في هذا المعيار ومعيار العجز السكاني ورابع قضاء في معيار التخصيصات التنموية وفي كفاءة اداء الخدمات التحتية، ان عوامل القوة في قضاء الرمادي تتمثل في تركز الموارد البشرية ولديه اعلى تخصيصات ماليه ووجود جامعة الانبار وعاصمة للمحافظة ووجود معمل الزجاج والسيراميك وقربها من العاصمة بغداد اما اهم المشاكل التي يعاني منها القضاء فهي ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الفقر والعجز السكني . ان التدفقات الاقتصادية التي يعطيها قضاء الرمادي لبقية الاقضية تتمثل من خلال الخدمات المركزية المختلفة على مستوى المحافظة اضافة الى المنتجات الزراعية والحيوانية وان درجة التكامل قوية بينه وبين قضاء الفلوجة وهيت ومتوسطة مع بقية الاقضية ماعدا قضاء الرطبة فأنها ضعيفة.

قضاء الفلوجة:

ويعتبر القضاء الاول في عدد السكان على مستوى المحافظة حيث عدد سكانه لسنة 2011 هو(592094 نسمة) بينما مساحته (4205كم^2)فبذلك تكون الكثافة السكانية هي 141شخص / كم^2) ويضم القضاء ثلاث نواحي هي العامرية والصقلاوية والكرمة ونسبة سكان الريف 52% بينما الحضر 48%. وهو يتميز بقربه من مدينة بغداد العاصمة ويحده قضاء الرمادي ومحافظات بغداد وبابل وكربلاء وصلاح الدين وطوبوغرافية مناخه مشابه لقضاء الرمادي . اما بالنسبة لمعدلات البطالة وخصوصا بطالة الشباب على الرغم من مستوى الدخل العالي والموضح في (جدول-2). حيث تمثل اهم نقاط القوة في هذا القضاء ارتفاع مستوى دخل الفرد وزيادة السكان النشطين اقتصادياً وان معدلات البطالة واطئة لوجود فرص عمل صناعية وتجارية اضافة الى وجود معمل السمنت والمواد الانشائية وجامعة الفلوجة والحي الصناعي الذي يعتبر نطاق تأثيره على مستوى المحافظة وقربها من مدينة بغداد العاصمة وارتفاع قيمة الاراضي فيها. اما أهم المشاكل والاحتياجات السائدة في القضاء فهي ارتفاع الكثافة السكانية على مستوى المحافظة والعراق وزيادة نسبة بطالة الشباب وفيها اعلى معدل للفقر واعلى عجز سكني خصوصاً وانها تعاني من هجرة السكان الريفيين الى المدينة (الحضر) وتميزت بكونها المدينة التي عانت من الحوادث الامنية للسنوات العشر الاخيرة على مستوى العراق والمحافظة معاً ان التدفقات الخارجة من القضاء تتمثل في المواد الانشائية المختلفة والخدمات الصناعية وبعض المنتجات الزراعية وهي تغطي اغلب الاقضية المجاورة لها من الرمادي وهيت وضعيفة لبقية أقضية المحافظة الاخرى.

قضاء القائم :

ويعتبر المنفذ الحدودي للعراق مع سوريا وله أهمية إستراتيجية ويحد القضاء من الدول العربية الاردن اضافة ال سوريا ومن المحافظات صلاح الدين ونينوى وقضاء الرطبة وعنه وراوه من المحافظة ، عدد سكانه لسنة 2011 هو (153809نسمة) ومساحته (8825كم^2) ، يضم قضاء القائم ناحيتي العبيدي والرمانة ويتميز القضاء بوجود مجمع عكاشات للفوسفات ، وان سكان الحضر يمثلون نسبة (48%) بينما سكان الريف نسبة (52%) وان طوبوغرافية القضاء تختلف قليلاً عن بقية الاقضية لوجود الوديان والجيولوجية الحجرية وتربتها صالحة للزراعة وتعتبر نقطة التقاء نهر الفرات مع سوريا ومناخه مشابه لمناخ بقية اقضية المحافظة. من خلال ملاحظة المؤشرات الاقتصادية في القضاء نلاحظ ان اهم نقاط القوة الذي يتميز بها القضاء هي توفر الموارد البشرية ووجود معامل انشائية وكمياوية مثل معمل سمنت القائم ومعمل الفوسفات ومجمع العبيدي السكني بينما تمثل ارتفاع نسبة الفقر ومعدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل اهم المشاكل التي يعاني منها القضاء. ان التدفقات الخارجة من هذا القضاء هي مجموعة المنتجات الكيمياوية كالأسمدة والغاز الطبيعي في منطقة عكاز حديث العهد وبعض منتجات الزراعة كالحنطة والشعير والبطاطا وعلاقة القضاء متكاملة مع قضاء راوة وعنه وحديثة ومتوسطة مع بقية الاقضية.

الجدول-2: قياس المؤشرات على مستوى القضاء والمحافظة ومقارنتها بالعراق وترتيب الاقضية من الأسوأ حالاً

المؤشرات	القياس	العراق	محافظة الانبار	اقضية محافظة الانبار						
				الرمادي	الفلوجة	هيت	حديثة	راوة	عنه	القائم	الرطبة
1. الكثافة السكانية	عدد السكان	32104998	1661399	604286	592094	144234	87943	20970	24448	153809	3365
	المساحة	435052	138288	8543	4205	8353	3644	5676	5597	8825	93445
	القيمة	74	12	71	141	17	24	4	4	17	0.4
	المحافظة %	%616	%100	%591	%1175	%142	%200	%33	%33	%142	%3
	العراق %	%100	%16	%96	%191	%23	%32	%5	%5	%23	%0.5
	الترتيب			2	1	4	3	5	5	4	6
2. مستوى دخل الفرد (الف دينار سنوياً)	القيمة	2220	2512	2389	2666	2327	2148	2225	1940	2468	2400
	المحافظة%	%88	%100	%95	%106	%92	%86	%88	%77	%98	%96
	العراق%	%100	%113	%108	%120	%105	%97	%100	%88	%112	%108
	الترتيب			5	7	4	2	3	1	6	5
3. معدل السكان النشيطين اقتصاديا (15-64سنة)	القيمة	54	55	55.6	55.7	54.8	55.6	54.9	54.8	54.9	54.2
	المحافظة %	%98	%100	%101	%102	%99	%101	%99	%99	%99	%98
	العراق %	%100	%102	%103	%103	%101	%103	%102	%101	%102	%100
	الترتيب			4	4	2	4	3	2	3	1
4. معدل البطالة	القيمة	11	21.4	20.5	19.9	21	21.3	21.5	21.4	20	21.6
	المحافظة %	%51	%100	%96	%93	%98	%100	%100	%100	%93	%101
	العراق %	%100	%195	%186	%181	%191	%194	%195	%195	%182	%196
	الترتيب			5	7	4	3	2	2	6	1
5. معدل بطالة الشباب (15-24 سنة)	القيمة	30.3	40	25	40	11	5	3	3	16	5
	المحافظة %	%75	%100	%63	%100	%28	%14	%8	%8	%40	%14
	العراق %	%100	%132	%83	%132	%37	%17	%10	%10	%53	%17
	الترتيب			2	1	4	5	6	6	3	5
6. نسبة الفقر %	القيمة	20	32.2	32.9	45.3	16.9	7.1	31.1	8.4	28	18.7
	المحافظة %	%62	%100	%102	%140	%53	%22	%97	%26	%87	%59
	العراق %	%100	%161	%164	%226	%85	%36	%155	%42	%140	%94
	الترتيب			2	1	6	8	3	7	4	5
7. العجز السكاني الصافي لعام 2009	القيمة	335566	12537	3970	4000	1217	993	326	611	1301	119
	المحافظة %	%267	%100	%32	%32	%8	%7	%3	%5	%10	%1
	العراق %	%100	%4	%10	%11	%0.4	%0.3	%0.1	%0.2	%0.41	%0.4
	الترتيب			2	1	4	5	7	6	3	8
8. عدد الاصابات من الاحداث الامنية (2003-2010)	القيمة	100400	4929	1678	2360	247	219	-	-	352	73
	المحافظة %	%2036	%100	%34	%48	%5	%4.4	-	-	%7.2	%8.5
	العراق %	%100	%4.9	%1.6	%2.4	%0.25	%0.21	-	-	%0.35	%0.07
	الترتيب			2	1		4	6	7	3	5
9. تخصيصات المشاريع التنموية	القيمة	3136,850	298,000	129,186	73,975	16,104	29,600	5,58	4,95	23,85	11,610
	المحافظة %	%1052	%100	%44	%25	%5	%10	%2	%2	%9	%4
	العراق %	%100	%9.5	%4.2	%2.4	%0.5	%1	%0.2	%0.2	%0.9	%0.4
	الترتيب			7	6	3	5	1	1	4	2
10. كفاءة اداء الخدمات التحتية	القيمة	50	40	40	45	30	35	50	60	30	25
	المحافظة %	%125	%100	%100	%112	%75	%87	%125	%150	%75	%62
	العراق %	%100	%80	%80	%90	%60	%70	%100	%120	%60	%50
	الترتيب			4	5	2	3	6	7	5	1

قضاء هيت:

ويقع وسط المحافظة عدد سكانه لسنة 2011 هو (144234نسمة) ومساحته (8353كم^2) وبذلك تكون الكثافة هي (17 شخص / كم^2) وهو من اقدم الاقضية تاريخياً ويتميز بموجود مادة القير والمركبات الكبريتية عن طريق العيون الموجودة فيه كما يوجد فيه معمل سمنت كبيسة ومعامل انشائية للجص الفني والبورك ، نسبة سكان الريف فيه هي (46%) بينما سكان الحضر (54%) وطوبوغرافية مشابهه لقضاء الرمادي كون نهر الفرات يمر من خلاله ، لقضاء هيت ثلاثة نواحي هي الفرات والبغدادي وكبيسة ، والطبيعة الجغرافية والمناخ والتربية مماثلة لما موجود في مدينة الرمادي. ان اهم عوامل القوة في قضاء هيت هي توفر الموارد البشرية ووجود الاراضي الزراعية والبساتين المطلة على نهر الفرات ووجود الثروة السمكية والدواجن ووجود المعامل الانشائية بينما يعاني القضاء من خلال ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض بمستوى الدخل مقارنة مع المحافظة وليس العراق. ان النشاطات المتدفقة من القضاء تتمثل بالأسماك والدواجن والمنتجات الزراعية كالتمور والفواكه والسمنت والجص العادي والفني والبورك والقير وان علاقة التكامل مع قضائي الفلوجة والرمادي قوية ومتوسطة مع بقية الاقضية ما عدا قضاء الرطبة فإنها ضعيفة.

قضاء حديثة:

يمثل مركز نهر الفرات في المحافظة وفيه سد حديثة وبحيرة حديثة ، عدد سكان القضاء لسنة 2011 هو(87943نسمة) ومساحته (3644كم^2) والكثافة السكانية هي (24شخص / كم^2) وان نسبة السكان الريفيين هي (32%) وسكان الحضر هي (68%) وان الظواهر الجغرافية عي مشابهه لبقية الاقضية المجاورة لقضاء هيت وعنه ويحد القضاء محافظة صلاح الدين ونينوى.

يضم قضاء حديثة ناحيتين هما بروانه والحقلانية ويتميز قضاء حديثة بوجود سد حديثة والمحطة الكهربائية فيه ومصفى نفط وانه يتميز بمقومات سياحية ووجود بحيرة حديثة ، وان اهم عوامل القوة فيه هي وجود الثروة السمكية والزراعة المختلفة ويتميز بأوطأ معدلات الفقر مقارنة مع المحافظة وتوفر الموارد البشرية وخصوصاً الشباب منهم.

اما أهم المشاكل التي يعاني منها القضاء فهي ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل مقارنة مع المحافظة. ان التدفقات الخارجة من القضاء تتمثل بالمنتجات الزراعية والاسماك ولدى القضاء علاقات متكاملة مع قضاء عنه وراوه ومتوسطة مع أقضية هيت والرمادي والفلوجة والقائم وضعيفة مع قضاء الرطبة البعيد في وسط الصحراء الغربية.

قضاء الرطبة:

يمثل القضاء العمل الصحراوي للمحافظة والذي يتميز بمساحته الكبيرة حيث ان مساحته هي (93445كم^2) وسكانه القليل حيث كانت احصائية 2011 بحدود (3365نسمة) وبذلك يكون هذا القضاء من أوطأ الكثافات السكانية على مستوى العراق حيث جاءت نسبة الكثافة السكانية وهي (0.4شخص / كم^2) وان دور هذا القضاء في جانبين الاول تجاري على طريق بغداد – طرييبل – الوليد مع الحدو الاردنية والسورية والسعودية حيث فيه ثلاث منافذ حدودية هي الوليد على سوريا وطرييبل على الاردن وعرعر على السعودية والجانب الثاني لتوطين البدو الرحل ساكني الصحراء الممتدة في العمق وتحده محافظات المثنى وكربلاء والنجف وان اغلب سكانه من الحضر يمثلون نسبة (60%) بينما الريفيين (40%) وبذلك يعتبر القضاء نقطة اتصال ستراتيجية للعراق والمحافظة معاً. ولقضاء الرطبة ناحيتين هما الوليد والنخيب ، والظواهر الطبيعية والمناخية تختلف في هذا القضاء كونه في منطقة الصحراء . ان اهم عوامل القوة فذ هذا القضاء هي وفرة الاراضي الزراعية الشاسعة للزراعة والرعي واستغلال الوديان لحصاد والمياه والسياحة الصحراوية . اما اهم المشاكل التي يعاني منها القضاء فهي زيادة معدلات البطالة وقلة الكثافة السكانية وضعف اداء الخدمات التحتية والمساحة الكبيرة الغير مسيطر عليها أمنياً خصوصاً وان الاعتماد على معيار عدد السكان في توزيع التخصيصات الاستثمارية هو المعيار السائد في عملية تنمية الأقاليم في العراق. اما التدفقات الخارجة من هذا القضاء تتمثل في تجارة الجملة والنقل التجاري كونها تمثل المنافذ الحدودية للدول العربية الثلاثة مع العراق ويستقبل كافة مخرجات الاقضية الاخرى من المحافظة .

قضاء عنه وقضاء وراوة :

حيث كانت قضاء واحد لحد عام 2002 يمثل قضاء عنه سكاناً بمقدار (24448نسمة) ومساحته (5597كم^2) والكثافة السكانية (4شخص / كم^2) وقضاء راوه عدد سكان (20970نسمة) ومساحته (5676كم^2) والكثافة السكانية (4 شخص / كم^2) ولا توجد نواحي مرتبطة بالقضائين وهي تحادد قضاء القائم وحديثة والرطبة ومحافظات صلاح الدين ونينوى والظواهر الجغرافية مماثلة لبقية الاقضية على حوض نهر الفرات. ان أهم نقاط القوة في القضائين هي ان مدينة عنه مدينة جديدة شيدت بعد انغمار المدينة القديمة ببحيرة سد حديثة وتتميز بأقل معدلات البطالة للشباب وأقل عجز سكاني وكفاءة اعلى للخدمات التحتية وأقل معدلات للحوادث الامنية ، بينما تعاني من مشاكل واحتياجات مثل التخصيصات القليلة للمشاريع التنموية لكون السكان قليلين نسبة لبقية الاقضية وارتفاع معدلات الفقر فيها .ان التدفقات الخارجة من القضائيين هي المنتجات الحيوانية كالألبان والبيض والمنتوجات وصناعة الملابس وتستقبل تدفقات مختلفة من الاقضية الاخرى خصوصاً من قضاء حديثة والقائم أضافة الى العلاقة المتبادلة بين قضائي عنه وراوة لوجود العلاقة الاجتماعية والمتقاربة بينهما علماً بأن سكان الحضر في القضائين يمثلون (67%) وسكان الريف (33%) من مجموع سكان القضائيين معاً .

كيفية تحديد القطاعات التنموية حسب الأولوية:

يبرز في محافظة الانبار مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي يمكن ان تنمى وتطور مستقبلاً وعلى راسها القطاع الزراعي لما في المحافظة من موارد طبيعية كمساحات شاسعة زراعية وموارد مائية كنهر الفرات والبحيرات (حديثة والثرثار والرزازة والحبانية) ، والقطاع الصناعي الذي يعتبر من القطاعات الواسعة لوجود الثروة المعدنية والنفط ، كما ان موقع محافظة الانبار باحتلالها موقعاً استراتيجيا لامتلاكها حدود مع ثلاث دول مجاورة يتيح للقطاع التجاري ان ياخذ دورة التنموي بالمشاركة مع القطاع الاستثمار وتنمية القطاع الخاص اللذان سيشكلان حجر الأساس في تنمية المحافظة وتصنف القطاعات والفروع الاقتصادية بشكل تقليدي ضمن تسع مجموعات وتنقسم بدورها إلى مجموعات فرعية. وترتبط القطاعات الفرعية مع بعضها البعض على طول سلاسل القيمة. وفي سلسة القيمة هذه، يتم تحويل مواد الخام إلى منتجات نهائية ليتم تسليمها الى الزبائن. وقد تم اعتماد لائحة النشاطات الاقتصادية وفق النسخة المنقحة الثانية للتصنيف الصناعي الدولي الموحّد (ISIC) والذي صرح به في 1968. وعلى الرغم من قيام (ISIC) بأصدار النسخة المنقحة الرابعة (عام 2008) حتى يومنا هذا الا ان العراق لا يزال يتبنى النسخة المنقحة الثانية ضمن البيانات التي تنشرها وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء. إن تحديد القطاعات الفرعية ذات الأولوية او ما يعرف بـ(الصناعة الاستراتيجية) للمحافظة والمنطقة (القضاء) الذي تنوي استهدافه يتطلب وجوب أخذ واحد أو أكثر من الأهداف الرئيسية في عين الاعتبار، فمن الممكن أن تكون هذه الأهداف على سبيل المثال: تحقيق أقصى قدر من فرص العمل؛ أو انعاش الصناعات التي تأثرت من جراء الصراع ولا تزال متخلفة، أو تطوير الصناعات الواعدة مع توسع السوق على المستوى المحلي أو في مناطق أخرى (UROS,L. ,2012). وقد تم اعتماد عدد من الخطوات لاختيار القطاعات الفرعية ذات الاولوية وكما يأتي:

1. تحديد "القطاع الفرعي الاستراتيجي" في المحافظة والأقضية التي يراد استهدافها، وذلك من خلال التركيز على القطاعات التي توفر فرص عمل اكبر وجديدة، مما سينعكس بالتأكيد على تقليل البطالة ورفع مستوى الدخل وتقليل نسب الفقر، وبناءاً على ذلك واستشارة عدد من أصحاب الشأن تم اختيار عدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة في المحافظة، والتي ستخضع للقياس والتحليل وفقاً للمعايير والمؤشرات التي سيتم تحديدها في الخطوة اللاحقة. وقد تم تحديد القطاعات الفرعية أدناه والتي ستخضع للتقييم لغرض اختيار القطاعات ذات الاولوية وكما يلي:-

- قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني
- النفط الخام والغاز الطبيعي
- الرمل والحجر والطين
- الصناعات التحويلية
- منتجات من المواد الخشبية والفلين والقش و لباب الورق والمنتجات الورقية
- التشييد وخدمات التشييد
- تجارة الجملة والمفرد
- خدمات الإقامة والطعام
- الخدمات المالية والتأمين
- الخدمات العقارية
- المعلوماتية والاتصالات

2. وضع المعايير والمؤشرات التنموية ومصادر المعلومات لاختيار القطاعات بناء على الأهداف النهائية. إذ تم وضع عدد من المعايير والأهداف المبينة في (الجدول-3) ووفق الاوزان المثبتة في الجدول حسب قابليتها للقياس كمياً او قابليتها وصفياً باستشارة المختص واصحاب العلاقة بالمؤشر التنموي .

وبعد أن تم الحصول على المعلومات المطلوبة لقياس مؤشرات القطاع الفرعية تبين إن القطاعات ذات الأولوية التي سيتم اختيارها لأنها حصلت على أعلى درجة من درجات المعدل البسيط والمعدل الموزون وكما مبين في (جدول-4)، إذ حصلت القطاعات المبينة أدناه على الأولوية وهي:-

1. قطاع الزراعة والانتاج الحيواني والموارد المائية والمتمثل بما يأتي

- نهر الفرات وبحيراته (الثرثار ، الحبانية ، حديثة
- الاراضي الصحراوية الصالحة للزراعة والمياه الجوفية
- المساحة الكبيرة الشاسعة للرعي .

2. قطاع التشييد وخدمات التشييد .

- معامل انشائية منها معامل السمنت والجص.
- معامل الفوسفات
- المعامل الهيدروكربونية للغاز والنفط

3. قطاع تجارة المفرد والجملة .

- الطريق السريح الى المنافذ الحدودية .
- طريق الحج البري (الرمادي – النخيب)
- طول شبكة النقل المختلفة الانواع .

كيفية تحديد وتحليل أصحاب العلاقة :

بعد اختيار القطاعات الفرعية، تم تحديد قائمة بالجهات المعنية من أصحاب المصلحة وذلك من خلال اعتماد لائحة الأسئلة الاسترشاديةالمعتمدة في المصادر ذات العلاقة والتي تم من خلالها تحديد الجهات ذات العلاقة والذين من الممكن ان يكون لهم دور في تصميم الاليه ومن ثم بدأت مرحلة التحليل من خلال عقد لقاءات جماعية أو منفردة هذه الجهات وتوضيح عدد من الأمور لغرض بيان موقفهم ومساهماتهم ومشاركاتهم المحتملة والمرجوة في مشاريع التنمية والانتعاش الاقتصادي المستقبلية، وكان أبرز ما دار في هذه اللقاءات هو:

1. خلفية عن هذه الدراسة ومبرراتها وبضمنها إنشاء مجلس متخصص يدير هذه الآلية.
2. مهام وادوار أعضاء المجلس التنموي التخطيطي المقترح.

3. النتائج النهائية المتوقعة لتشخيص الواقع الاقتصادي للمحافظة، وحزمة من مشاريع التنمية الاقتصادية الموجودة.
4. منهجية التشخيص الإقليمي وتحديد المشاريع التنموية.

وعموماً يمكن القول بان الغاية من هذه الالية المقترحة هو بان تكون محرك أساسي للتنمية الاقتصادية تعالج من خلال إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية الظروف الأساسية لنمو القطاع الخاص وإسناد القطاع العام وتقديم مشورة ذات قيمة مضافة إلى مكتب المحافظ ومجلس محافظة الانبار و اللجان ذات العلاقة المنبثقة منهما في المسائل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المحلية.

جدول -3: معايير اختيار القطاعات الفرعية

المعيار	الملاحظات	المؤشر	مصدر المعلومات
1. القوى العاملة الحالية في القطاع	لأن واحد من أهم أهداف للانتعاش التنمية الاقتصادية هو خلق فرص عمل والقضاء على البطالة فإن التركيز على القطاعات التي تولد وظائف أكثر	معدل العمالة في كل قطاع = عدد العمال في القطاع / إجمالي عدد العاملين في كل القطاعات - أكثر من صفر إلى أقل 20% 2 - من 20% إلى أقل 40% 4 - من 40% إلى أقل 60% 5 - من 60% إلى أقل 80% 8 -من 80% إلـــــــــى 100% 10	الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الحصر والترقيم لعام 2009.
2. قدرة القطاع على جذب الاستثمار من الجهات المانحة والحكومية	إن القطاعات الواعدة هي التي لها القدرة والإمكانية على توجيه أنظار المستثمرين المحليين والأجانب إليها	معدل طلبات المشاريع الاستثمارية في كل قطاع لعام 2012 = عدد الطلبات في كل قطاع / إجمالي عدد الطلبات في كل القطاعات - أكثر من صفر إلى أقل 20% 2 - من 20% إلى أقل 40% 4 - من 40% إلى أقل 60% 5 - من 60% إلى أقل 80% 8 -من 80% إلـــــــــى 100% 10	هيئة الاستثمار المحلية في المحافظة (هيئة استثمار الانبار)
3. الأهمية النسبية الصناعية للقطاع الخاص	ان للقطاع الخاص دور مهم في تنمية المحافظة ومن خلال معرفة الاهمية النسبية لمدى مشاركة شركات ومؤسسات هذا القطاع ضمن القطاعات التنموية والتي تقاس بكثافة الايدي العاملة في كل قطاع وحسب تصنيفها من اجل تحقيق اهداف الانتعاش والتنفس للاقتصاد المحلي	معدل الاهمية النسبية للقطاع الخاص = عدد العاملين في القطاع من القطاع الخاص / إجمالي عدد العالمين في القطاع من القطاع الخاص - أكثر من صفر إلى أقل 20% 2 - من 20% إلى أقل 40% 4 - من 40% إلى أقل 60% 5 - من 60% إلى أقل 80% 8 -من 80% إلـــــــــى 100% 10	- الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير بيانات الحصر والترقيم، 2009. - جامعة بغداد / مركز التخطيط الحضري والإقليمي
4. إمكانية النمو في القطاع	إن وجود فرصة وإمكانية لنمو القطاع تعني إن القطاع قد يدفع بالانتعاش والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج وسد العجز في الطلب. إن وضع توقعات موضوعية لهذه المؤشرات يحتاج إلى الكثير من التحليل والبحث والتي لا تتوفر حاليا من حيث الوقت والجهد، وعليه سيتم اعتماد المؤشرات الوصفية من استشارة أصحاب الشأن والعارفين في هذه المجالات من المستثمرين ذوي الخبرة.	مقياس وصفي لمقدار النمو في القطاع - نمو كبير جداً 10 - نمـــو كبيـــــــر 8 - نمو متوســـــــط 5 - نمـــــو قليـــــــل 4 - نمو قليل جداً 2	مقابلات مع المستثمرين ورجال الأعمال في القطاعات ذات العلاقة والمؤسسات المالية في محافظة الانبار
5. قدرة القطاع على استيعاب القوى العاملة	بما إن الهدف النهائي للانتعاش والتنمية الاقتصادية المحلية إيجاد وزيادة فرص العمل، فإن الاختيار يقع على القطاعات الفرعية القائمة على كثافة اليد العاملة بدلاً من تلك القائمة على كثافة رأس المال وهنالك طرق كمية ووصفية لتحديد كثافة الأيدي العاملة في القطاعات، وسيتم اعتماد الوصفي منها لصعوبة الحصول على المعلومات وذلك من خلال اعتماد تصنيف القطاعات حسب الفن الإنتاجي	مقياس وصفي لكثافة العمالة حسب الفن الإنتاجي المعتمد في القطاع:- - كثيف العمالة جدا 10 - كثيف العمالـــــــة 8 - متوسط الكثافة 5 - خفيف العمالة 4 - خفيف العمالة جداً 2	استشارة الاقتصاديين والأكاديميين من ذوي الاختصاص في محافظة الانبار
6. التشابك الأمامي والخلفيين القطاعات	إن وجود القطاعات الفرعية ذات التشابك الأمامي والخلفي. يمكن أن يحث تطور القطاعات الفرعية الأخرى أو عدد أكبر من الشركات ذات النتائج الايجابية لناحية توليد الدخل والعمالة.	مقياس وصفي لمدى الترابط بين القطاعات - ترابط كبير جداً 10 - ترابـــط كبيـــــر 8 - ترابط متوســـــط 5 - ترابط قليل 4 - ترابط قليل جداً 2	استشارة الاقتصاديين والأكاديميين من ذوي الاختصاص في محافظة الانبار

جدول -4: قياس مؤشرات القطاعات الفرعية في محافظة الانبار

ت	القطاع الفرعي	مقدار النمو في القطاع (الوزن =0.2)		معدل القوى العاملة المستخدمة في القطاع حالياً (الوزن =0.15)		كثافة الايدي العاملة في القطاع (الوزن =0.15)		مدى التشابك (الترابط)بين القطاعات (الوزن = 0.2)		معدل الشراكة العاملة في القطاع (الوزن = 0.15)		عدد طلبات المشاريع الاستثمارية (الوزن = 0.15)		النتيجة النهائية		الترتيب	
		القيمة	العلامة	القيمة	العلامة	القيمة	العلامة	القيمة	العلامة	القيمة	العلامة	القيمة	العلامة	المعدل البسيط	المعدل الموزون	المعدل البسيط	المعدل الموزون
1	01أنشطة زراعة المحاصيل 011 الحبوب 012 الخضروات 014 البذور الزيتية 018 محاصيل السكر 02الحيوانات الحية والإنتاج الحيواني 021 الحيوانات الحية 022 الحليب الخام 023 البيض الطازج 04 الأسماك والمنتجات السمكية	%26.4	4	%24	4	%25.3	4	نمو كبير	8	كثيف جداً	10	ترابط كبير جدا	10	6.67	6.6	1	1
2	120 النفط الخام والغاز الطبيعي	%0.9	2	%10	2	%6	2	نمو كبير	8	كثيف	8	ترابط كبير جدا	10	5.34	5.3	4	4
3	15 الرمل والحجر والطين	%1.2	2	%8	2	%5	2	نمو كبير	8	متوسط الكثافة	5	ترابط كبير	8	4.5	4.65	5	6
4	2 الصناعات التحويلية 21–23 صنع المنتجات الغذائية 28 صناعة الملابس	%3	2	%5	2	%3.2	2	نمو متوسط	5	متوسط الكثافة	5	ترابط كبير	8	4	4.15	6	6
5	31 منتجات من المواد الخشبية والفلين والقش 32 لباب الورق والمنتجات الورقية	%0.5	2	%15	2	%4.5	2	نمو ضعيف	2	متوسط الكثافة	5	ترابط كبير	8	3.5	3.35	7	9
6	53-54 التشييد وخدمات التشييد	%24.6	4	%13	2	12.7	2	نمو كبير جداً	10	كثيف	8	ترابط كبير جدا	10	6	6.1	2	2
7	61 تجارة الجملة 62 تجارة المفرد	%35	4	%7	2	%33	4	نمو كبير	8	كثيف	8	ترابط كبير	8	5.67	5.7	3	3
8	63 خدمات الإقامة والطعام	%1.4	2	%2	2	%4.8	2	نمو متوسط	5	كثيف	8	ترابط كبير	8	4.5	4.8	5	5
9	71 الخدمات المالية والتأمين	%3.5	2	%5	2	%1.8	2	نمو متوسط	5	متوسط الكثافة	5	ترابط كبير	8	4	3.95	6	7
10	72 الخدمات العقارية	%1	2	%4	2	%1.5	2	نمو متوسط	5	قليل الكثافة	2	ترابط متوسط	5	3	3.05	8	8
11	المعلوماتية والاتصالات	%2.5	2	%4	2	%2	2	نمو متوسط	5	متوسط الكثافة	5	ترابط متوسط	8	4	3.95	6	7

كيفية تحليل عراقيل ومحفزات الانتعاش الاقتصادي (SWOT).

ان عملية التحليل الرباعي لعراقيل ومحفزات الانتعاش الاقتصادي لمحافظة الانبار قد تمت من خلال توزيع استمارات تحديد نقاط القوة والضعف والفرص الممكنة والتحديات على المختصين من القطاع الخاص والعام ومجموعة الاكاديميين والاستشاريين من المخططين والاقتصاديين في المحافظة ، وبعد توجيه الاسئلة والاستفسارات الخاصة بالألية المقترحة للتنمية والانتعاش الاقتصادي لمحافظة الانبار وحسب الخطوات التي سوف توضح لاحقاً ، فقد تم جمع الاستمارات الخاصة بمواطن القوة والضعف والفرص والتحديات لكل جانب من الجوانب التحليلية الثمانية علماً ان المراحل اللاحقة في التحليل للمشاكل والغايات فقد تمت بأسلوب المقابلات واللقاءات التشاركية مع المجاميع التخصيصية (Focus Groups meetings) ولكل مجموعة من مجاميع القطاعات الفرعية الاستراتيجية الرائدة لمحافظة الانبار واقضيتها المختلفة وقد تضمنت الاستمارات الموزعة ما يأتي:

أ) شرح الخطوات للتحليل الرباعي (SWOT).
ب) توضيح مثال تطبيقي لبعض فقرات (SWOT).
جـ) توضيح الجوانب الثمانية ودورها في الالية المقترحة.
د-) عمل استبيان بطريقة التصويت على نقاط الضعف في لمجالات الثمانية وكذلك للتحديات التي تواجهها وكما في (الجدول 5).

ومن خلال مناقشة ذوي العلاقة (Stakholders) وبيان آرائهم عن طريقة التوضيح والشرح لكل ممثل من ممثلين اللجان الثمانية. يتبين ان محوري الأيدي العاملة ورأس المال يحتلان النسبة العظمى من الأهمية مقارنة مع الجوانب الاخرى وهذا واضح خلال نتائج الاستمارات الموزعة.

جدول -5: نتائج طريقة النقاط لاختيار المجالات المتميزة في مواطن الضعف والتحديات حسب الاستمارات الموزعة على أصحاب العلاقة والمختصين .

ت	الجوانب	مواطن الضعف	نقاط التحديات	المجموع
1	الايدي العاملة	18	15	33
2	رأس المال	15	12	27
3	الاراضي والمواد الطبيعية والطاقة	10	8	18
4	البنى التحتية	5	4	9
5	التكنولوجيا	10	12	22
6	الاطار التنظيمي والمؤسساتي	2	3	5
7	المعلوماتية والبيانات	2	2	4
8	الامن – الفساد – الاستقرار – اللامركزية	2	8	10
مجموع عدد الاستمارات الموزعة		64	64	128

وبعد ان تم جرد نقاط الضعف في جوانب الميثاق الثمانية تم استخدام طريقة التصويت لاختيار الاولويات لنقاط الضعف وحسب كل جانب وبعد اجراء التصويت الجماعي على فقرات نقاط الضعف وبعد ان تم حذف بعضها ودمج البعض الاخر تم التوصل الى مجموعة نقاط الضعف الاتية والتي ستكون اساساً لشجرة المشاكل المعدة للميثاق وهي:-

1 – ضعف التخطيط الستراتيجي للقوى العاملة على الرغم من نسبة الاعالة العالية.
2 - قلة المشاركة النسوية وخصوصاً في القطاع الخاص.
3 – هجرة رؤوس الاموال وقلة االقروض الميسرة .
4 - عدم وجود دعم مالي وامني للمستثمرين في القطاع الخاص.
5 – تدهور الاراضي الزراعية والتصحر والرعي الجائر.
6 - عدم كفاءة انتاج الطاقة الكهربائية والخدمات الاخرى.
7 - عدم كفاءة التقنية المستخدمة في الفعاليات الاقتصادية وقدمه.
8 – قدم التشريعات والقوانين والصلاحيات المقيدة للتنمية .
9–عدم تفعيل دور الحكومة الالكترونية والمراصد الحضرية والاقليمية .
10-الظروف الامنية والفساد الاداري والمالي المستشري في المحافظة.

تحليل شجرة المشاكل:

بعد اكمال عملية جمع نقاط الضعف وتقليصها الى اقل حد ممكن والتي تعاني منها العملية التنموية لمحافظة الانبار وأقضيتها الثمانية ، نبدأ بتحليل شجرة المشاكل من خلال اختيار المشكلات الثلاثة الرئيسية.

لقد تم اعتماد منهجية عصف الافكار الذهنية بأعطاء كل مجموعة من المجاميع المختصة حسب القطاع الستراتيجي الرائد في عملية التشخيص الإقليمي وقد أجريت هذه الاجتماعات واللقاءات في مواقع متعددة منها جامعة الانبار والمركز الثقافي في الرمادي وفي دار سكن الباحث وقد كانت نتائج هذه اللقاءات تحديد شجرة كل مشكلة موضحاً فيها أسبابها الرئيسية والثانوية واسباب الاسباب واثارها على مجتمع المحافظة واقتصادها. لذا فقد تم حصر المشكلات الثلاثة الاتية بعد ان تم الاخذ بنظر الاعتبار الأولوية للمشكلة حسب أهميتها ودورها وعلاقتها بالألية المقترحة للتنمية والإنعاش الاقتصادي وأهدافه هي:

أ- مشكلة ارتفاع معدلات البطالة وانعكاساتها في المحافظة.
ب- مشكلة ضعف مصادر التمويل والتكنولوجيا وخصوصاً في الطاقة.
ج- مشكلة تدهور المستوى الإنتاجي الزراعي والحيواني.

توصيف شجرة المشكلة الاولى:

من خلال التحليل الخاص بمعايير واهداف ميثاق التنمية الاقتصادية لمحافظة الانبار تبين ان هناك معدلات عالية جداً للبطالة خصوصاً في مرحلة الشباب العاطلين عن العمل وكما موضح في (جدول 2) وان مدينة الفلوجة ظهرت المدينة الاسوء في هذا المعيار على الرغم من الكثافة السكانية المرتفعة فيها ، كما ان هذا المعيار بدى واضحاً اعلى من المعيار الوطني للبطالة مما يستدعي اعتبار هذه المشكلة من اهم المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في المحافظة خصوصاً وان هذه المعدلات تتزايد وتتفاقم منها المشكلة سنة بعد أخرى لكثرة الخريجين وعزوف الشباب عن اكمال دراستهم مما يضيف للمشكلة دوراً سلبياً في مجتمع المحافظة. ان اهم الاسباب للمشكلة هو قلة فرص العمل في القطاعين العام (الحكومي) حيث لا توجد درجات وظيفية للتعيين وان

هناك سياسة مركزية للتعيين ووفق توجيهات البنك الدولي ومعاييره، وفي القطاع الخاص الذي يعاني من الخمول في المحافظة والتذبذب بسبب مشاكلة التي يعاني منها في مختلف القطاعات. اما السبب الرئيسي الاخر فهو زيادة اعداد الخريجين ورغبتهم بالتعيين لدى القطاع الحكومي فقط وقد زاد هذه المشكلة تفاقماً بان اعداد النشطين اقتصادياً ونسبتهم من السكان في تزايد سنة بعد اخرى. والسبب الاخر هو الفساد الاداري والمالي التي تعاني منه أغلب الدوائر الحكومية وانتشار المحسوبية والانتماء العشائري نتيجة الخلل في الصلاحيات الادارية وعدم وجود آلية محكمة لضوابط ومعايير للتعينات. ان الاسباب الثانوية للأسباب الرئيسية لا تختلف أهميتها كثيراً عن الاسباب الرئيسية الا انها مسببات لها وهناك اسباب للأسباب الثانوية تنافس بالعمق حالة المشكلة وتزايدها مما يتطلب وضع المعالجات والحلول السريعة من جهة ومن جهة اخرى هنالك ارتباط قوي مع المشكلات الاخرى للميثاق حيث ان مشكلة قصور التمويل يؤدي الى زيادة البطالة كما ان مشكلة تأمين الطاقة و التكنولوجيا الحديثة يفتح افاق امام الخريجين الشباب للدخول فيها خصوصاً عند تفعيل دور القطاع الخاص. كما ان تدهور الانتاج الزراعي والحيواني هو الاخر له دوراً مهماً في زيادة البطالة على الرغم من وجود مؤشرات حديثة حول اعتماد القطاع الخاص وتوجهه لهذا المحور وكونه اصبح واقع حال الا انه يحتاج الى مجموعة من الاليات للدعم والحماية والتطوير و(الشكل 1) يوضح شجرة المشكلة الاولى.

توصيف شجرة المشكلة الثانية:

ان المشكلة الثانية تنحصر في ضعف مصادر التمويل والتقنية مما أدى بدوره الى مشكلة اعم هي قصور في تأمين الطاقة في المحافظة واقضيتها.

ان هذه المشكلة متشعبة الاطراف حيث بعد مناقشة مشكلة البطالة التي كانت ذات طابع بشري ننتقل الى مناقشة مشكلة ذات طابع تكنولوجي وفني وتمويلي بنفس الوقت ودورها في الخلل بتأمين الطاقة التي تعتبر حجر الاساس لأي مشروع تنموي للمحافظة . أن من أهم الاسباب للمشكلة هي استخدام الطرق القديمة في التكنولوجيا وفي التمويل لعدم وجود شركات مخصصة باستخدام الطاقة الجدية والمتجددة وتقادم التكنولوجيا المستخدمة وعدم وجود شركات استثمارية او مصارف استثمارية وتأمينية ولكون هذه المشاريع تحتاج اليها وهناك في الافق بداية في مشروع غاز عكاز (القائم) يمكن ان يكون قطب نمو للتنمية الاقتصادية اذا ما استغلت الموارد النفطية ووضع برنامج لاستغلال مخرجاتها. السبب الثاني هو قلة الطلبات الاستثمارية وخصوصاً في الطاقة وهذا بدوره بشكل سبباً هاماً في ازدياد المشكلة بسبب سيطرة الحكومة المركزية على هكذا مشاريع وعدم تفعيل دور قانون الاستثمار ونزوح المستثمرين الى المشاريع ذات الربحية السريعة كما في المشاريع الاسكانية وغيرها. اما السبب الثالث فهو عمق الفجوة التكنولوجية الخاصة في المحافظة مع العالم الخارجي ويمكن ضرب مثالين هما معمل الزجاج والسيراميك في الرمادي وشركة الشهيد للصناعات الميكانيكيه في عامرية الفلوجة وهما مشروعين عملاقين الا انهما يعملان بتقنية قديمة اصبحت مكلفة اكثر منها ربحية اضافة الى اسباب الفساد الاداري والمالي وقلة التخصيصات وعدم دراية الكادر المفاوض لنقل التكنولوجيا واستيراد تكنولوجيا غير مجدية وقديمة. اما السبب الرابع فهو عدم كفاءة اداء الخدمات المصرفية والتمويلية في المحافظة حيث ان المحافظة تعاني من قلة المصارف الاستثمارية والاهلية فلا توجد في المحافظة الا فرعين لمصرف الشمال والوركاء في مدن المحافظة والفروع الرئيسية الاخرى في مدينة الرمادي وهي غير منتشرة في مدن المحافظة المتباعدة على الرغم من محدودية تعاملاتها وقلة امكانيتها المالية والتأمينية للمشاريع هذا من جهة ومن جهة اخرى فأن القيود على الصلاحيات المفروض منحها للإدارة المحلية أدت الى زيادة تفاقم مشكلة ضعف المصادر التمويلية ومنها قانون (21) للمحافظات غير المرتبطة بإقليم وخصوصاً في مجال الطاقة وتأمين مصادرها. كما لا بد من الذكر ان هذه المشكلة تعتبر العمود الفقري للمشكلتين الآخرتين حيث ان القصور في التمويل والتقنية والطاقة لا يمكن ان يكتب له النجاح الا بالمعالجات اللازمة لمشكلة البطالة و معالجة التدهور الانتاجي الزراعي والحيواني فهي كالأساس اذا ما تم تشييده بصورة قوية ومتينة أدى الى ان يكون المنشأ سليماً ومعافى (شكل 2) يوضح شجرة المشكلة.

توصيف شجرة المشكلة الثالثة:

ان المشكلة الثالثة هي فيها نوع من التخصيص بسبب ان قطاع الزراعة والانتاج الحيواني والموارد المائية قد تم اظهارها في اولويات القطاعات الستراتيجية بأنها على قمة هذه الاولويات ولوجود المقومات والمعوقات لهذا القطاع فقد تم اختيارها من قبل المختصين وأصحاب العلاقة. ان اهم سبب من اسباب تدهور هذا القطاع هو عدم كفاءة الدعم الحكومي وغموض السياسة الزراعية المتبعة والتي تأتي من سياسة الاقراض الغير صحيحة وعدم وجود حماية للمنتج والمستهلك معاً وهي مشتركة بسبب وجود وانتشار الفساد الاداري والمالي واصدار التعليمات الغير مدروسة. اما السبب الثاني فهو تدهور الاراضي الزراعية والتصحر وهذا واضح من خلال زيادة المساحات الغير مزروعة في مدن المحافظة وخصوصاً بالنسبة للرطبة والقائم وحديثة وهذا بسبب استخدام الطرق التقليدية في الري والرعي الجائر وتهريب الاغنام وعدم استغلال مياه الامطار والمياه الجوفية الموجودة في الصحراء الشاسعة المساحة التي تشكل 75% من مساحة المحافظة.

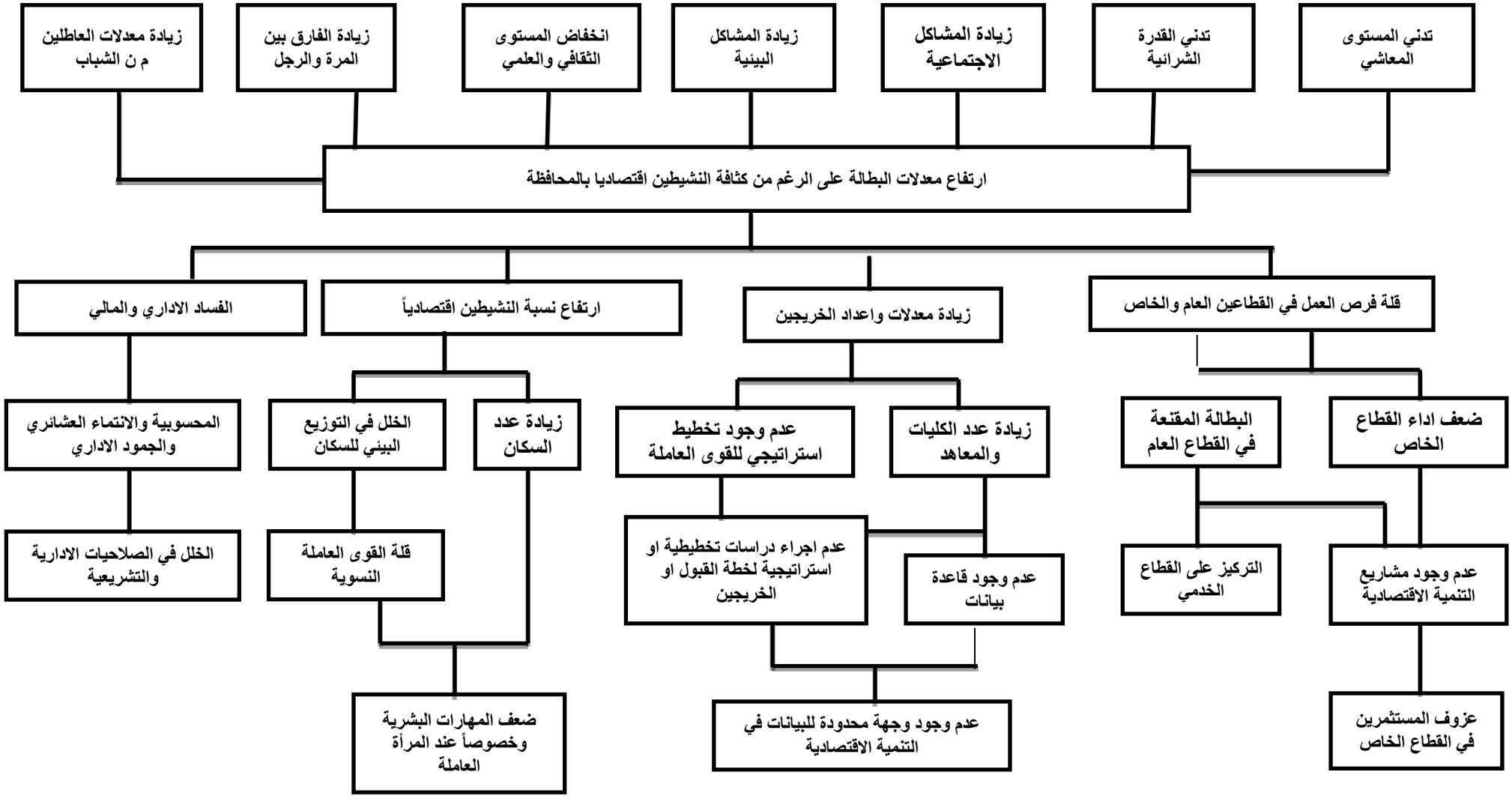

شكل-1: شجرة المشكلة الأولى

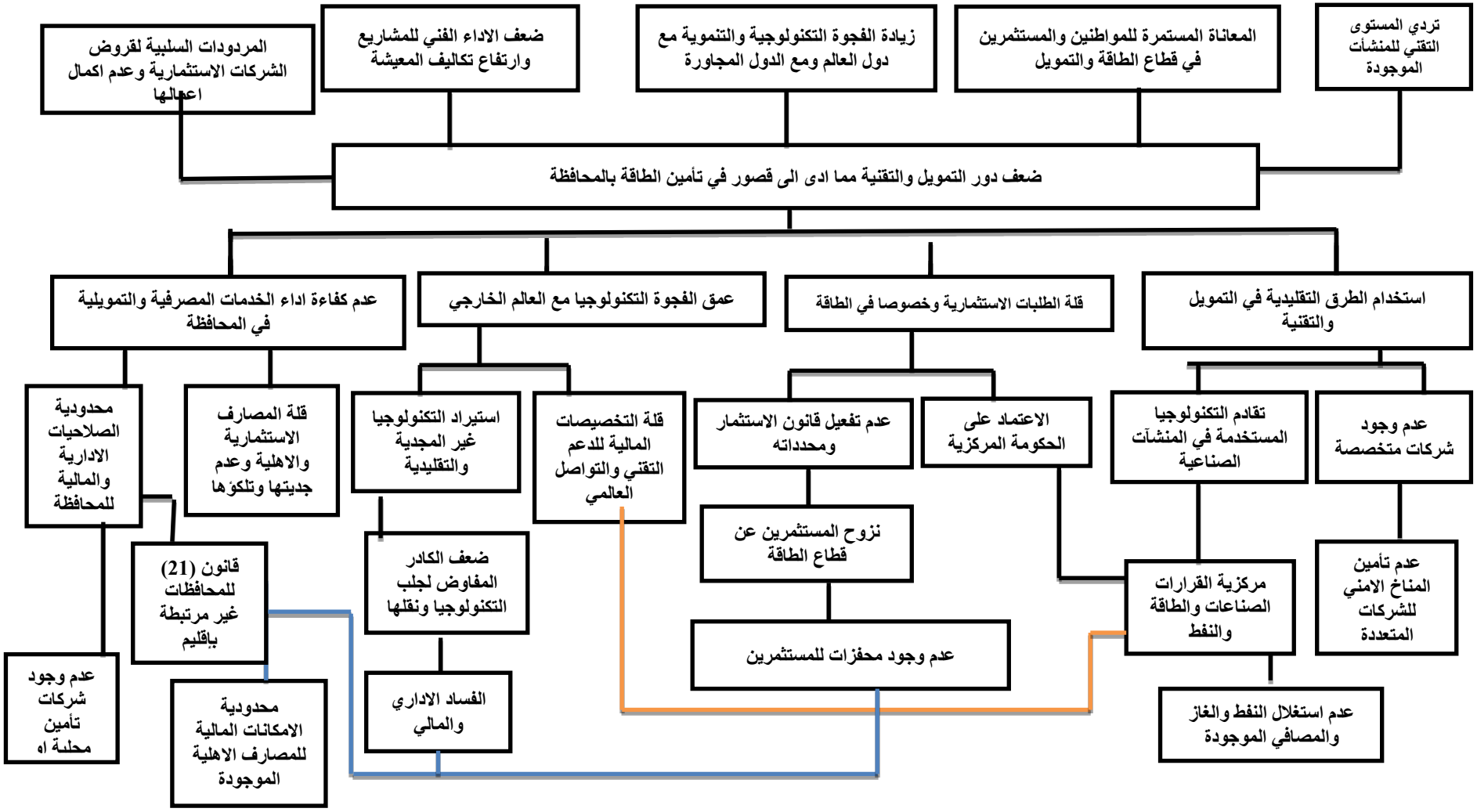

شكل-2: شجرة المشكلة الثانية

اما السبب الثالث فهو الاستخدام التقليدي للأراضي والمياه ومستلزمات الانتاج الحيواني ومن اهم اسبابها هجرة الفلاحين من الريف الى المدينة وهذا بسبب خللاً واضحاً في التوزيع البيئي للسكان مما يتطلب معالجة له كما ان الانتاج الحيواني يتذبذب من صناعة الدواجن الى تربية الثروة السمكية بدون ملاحظة ان الحصص المائية وانحسار المياه السطحية اصبحت من المشاكل التي يمكن ان تكون اساسية في المستقبل القريب ويمكن ان تشكل تحدياً تنموياً جديداً.

اما السبب الرابع للمشكلة فهو عدم إعطاء خصوصية للإنتاج الزراعي والحيواني في المحافظة ومن اهم اسبابه ان المحافظة تتميز بالزراعة الصحراوية التي يمكن ان تكون احدى أساسيات إنتاج المحاصيل الستراتيجية للمحافظة والعراق ومنها زراعة الحنطة والشعير والذرة والحبوب في حالة تطبيق سياسة زراعية وتسويقية ناجحة، ومن جهة اخرى للشريط الزراعي مع نهر الفرات والبحيرات الموجود معه (بحيرة الحبانية والثرثار وحديثة) تكون بيئة ملائمة للبستنة ومنها اشجار النخيل حيث تعتبر المحافظة ثاني محافظة في العراق بإنتاج التمور والتي ممكن ان تستغل لغرض تصديرها الى خارج العراق. كما ان هذا القطاع يعطي اهمية اخرى في الاسباب وهو ان قابلية التشغيل للمشاريع فيه يمكن ان تأخذ أكبر قابلية تشغيلية وتحتاج الى تأمين مستلزمات الطاقة والتكنولوجيا والتمويل بشكل متوسط مما يجعل الارتباط التكاملي بين المشاكل الثلاثة وامكانية معالجتها اكثر مقبولية ومناسباً عند وضع شجرة الغابات والاهداف والمحصلات لميثاق التنمية والانعاش الاقتصادي لمحافظة الانبار و (الشكل 3) يوضح شجرة المشكلة الثالثة.

توصيف شجرة المشكلة الثالثة:

ان المشكلة الثالثة هي فيها نوع من التخصيص بسبب ان قطاع الزراعة والانتاج الحيواني والموارد المائية قد تم اظهارها في اولويات القطاعات الستراتيجية بأنها على قمة هذه الاولويات ولوجود المقومات والمعوقات لهذا القطاع فقد تم اختيارها من قبل المختصين واصحاب العلاقة.

ان اهم سبب من اسباب تدهور هذا القطاع هو عدم كفاءة الدعم الحكومي وغموض السياسة الزراعية المتبعة والتي تأتي من سياسة الاقراض الغير صحيحة وعدم وجود حماية للمنتج والمستهلك معاً وهي مشتركة بسبب وجود وانتشار الفساد الاداري والمالي واصدار التعليمات الغير مدروسة .اما السبب الثاني فهو تدهور الاراضي الزراعية والتصحر وهذا واضح من خلال زيادة المساحات الغير مزروعة في مدن المحافظة وخصوصاً بالنسبة للرطبة والقائم وحديثة وهذا بسبب استخدام الطرق التقليدية في الري والرعي الجائر وتهريب الاغنام وعدم استغلال مياه الامطار والمياه الجوفية الموجودة في الصحراء الشاسعة المساحة التي تشكل 75% من مساحة المحافظة اما السبب الثالث فهو الاستخدام التقليدي للأراضي والمياه ومستلزمات الانتاج الحيواني ومن اهم اسبابها هجرة الفلاحين من الريف الى المدينة وهذا بسبب خللاً واضحاً في التوزيع البيئي للسكان مما يتطلب معالجة له كما ان الانتاج الحيواني يتذبذب من صناعة الدواجن الى تربية الثروة السمكية بدون ملاحظة ان الحصص المائية وانحسار المياه السطحية اصبحت من المشاكل التي يمكن ان تكون اساسية في المستقبل القريب ويمكن ان تشكل تحدياً تنموياً جديداً.

اما السبب الرابع للمشكلة فهو عدم اعطاء خصوصية للإنتاج الزراعي والحيواني في المحافظة ومن اهم اسبابه ان المحافظة تتميز بالزراعة الصحراوية التي يمكن ان تكون احدى اساسيات انتاج المحاصيل الستراتيجية للمحافظة والعراق ومنها زراعة الحنطة والشعير والذرة والحبوب في حالة تطبيق سياسة زراعية وتسويقية ناجحة ، ومن جهة اخرى للشريط الزراعي مع نهر الفرات والبحيرات الموجود معه (بحيرة الحبانية والثرثار وحديثة) تكون بيئة ملائمة للبستنة ومنها اشجار النخيل حيث تعتبر المحافظة ثاني محافظة في العراق بإنتاج التمور والتي ممكن ان تستغل لغرض تصديرها الى خارج العراق .

كما ان هذا القطاع يعطي اهمية اخرى في الاسباب وهو ان قابلية التشغيل للمشاريع فيه يمكن ان تأخذ أكبر قابلية تشغيلية وتحتاج الى تأمين مستلزمات الطاقة والتكنولوجيا والتمويل بشكل متوسط مما يجعل الارتباط التكاملي بين المشاكل الثلاثة وامكانية معالجتها اكثر مقبولية ومناسباً عند وضع شجرة الغابات والاهداف والمحصلات لميثاق التنمية والانعاش الاقتصادي لمحافظة الانبار (الشكل 3) يوضح شجرة المشكلة الثالثة .

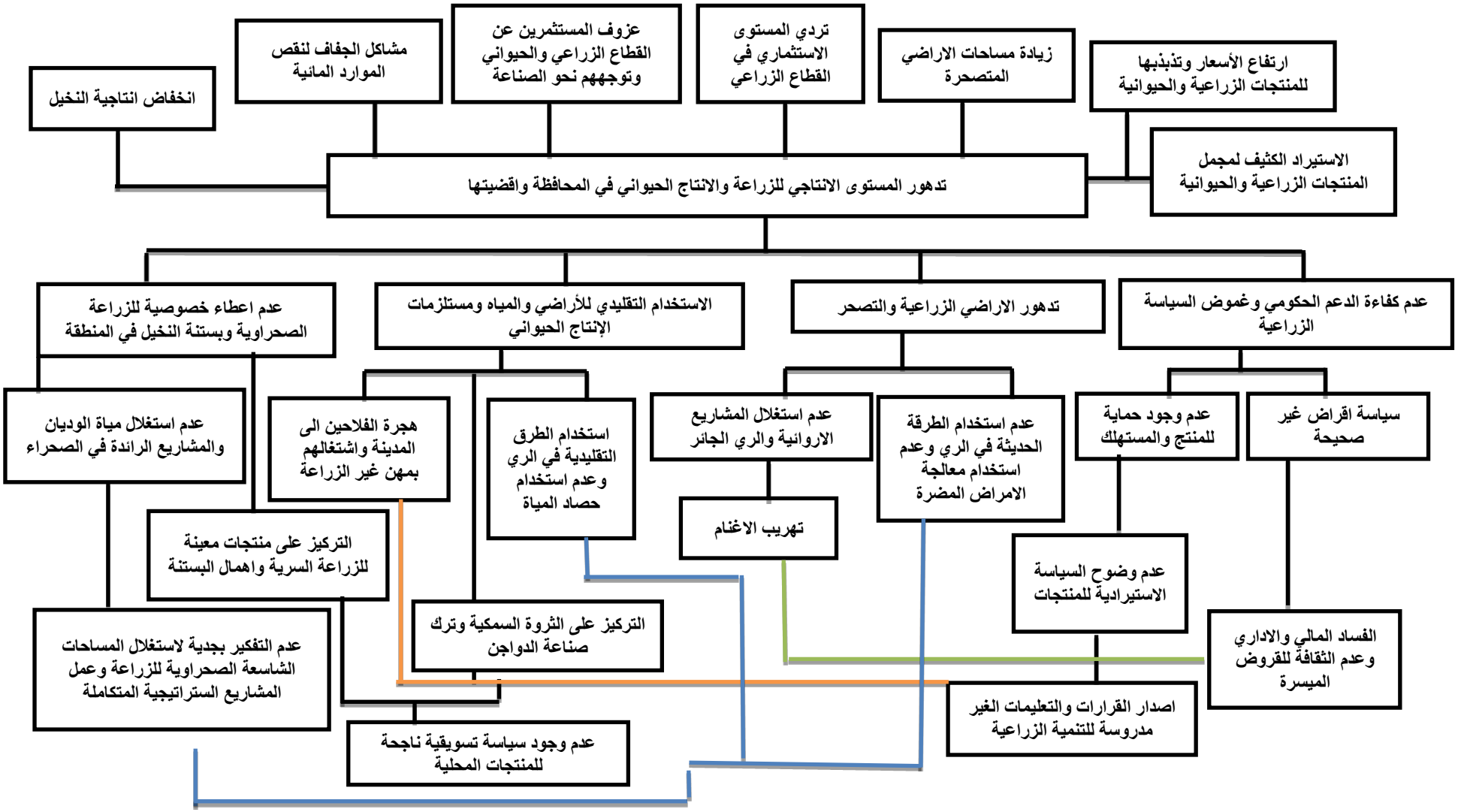

شكل – 3: شجرة المشكلة الثالثة

غايات وأهداف والآلية المقترحة:

بعد ان تم توضيح شجرة المشاكل، كل على حدة ننتقل بصورة مباشرة الى شجرة الغايات والتي تمثل الأهداف والمحصلات والتدخلات اللازمة لوضع المعالجات والحلول للمشاكل المختارة باستخدام معالجة الخلل والاستفادة من مواطن القوة والفرص المتاحة لتنمية المحافظة وفي كل قطاع وحسب أهمية نقاط الضعف والمشاكل واسبابها. (Zhu,q,2012) وتنطلق هذه الغايات بالتوافق مع التوجهات التنموية للمحافظة واقضيتها والرؤية العامة لها بالاستفادة من التحليل المكاني والبيانات التي تم تحليلها في تقرير التشخيص الإقليمي لمحافظة الانبار واقضيتها . ان نتائج شجرة الغايات هي تتمثل بالمشاريع التنموية المقترحة حسب كل قطاع وقضاء من اقضية المحافظة بحيث تتمثل هذه التدخلات بمشاريع ملائمة وتتوافق مع اهداف ميثاق التنمية والإنعاش الاقتصادي للمحافظة.

توصيف شجرة الغاية الأولى:

ان الغاية الاولى في ميثاق التنمية الاقتصادي لمحافظة الانبار هي تخفيض معدلات البطالة في المحافظة بنسبة 2% سنوياً وهذه الغاية تتضمن مجموعة من الاهداف لتحقيقها منها استيعاب اكبر عدد من العاطلين وخصوصاً الشباب والخريجين وهذه تتم من خلال انشاء مجموعة من الشركات المتوسطة والصغيرة في انحاء أقضية المحافظة مع ربط خطة القبول في الجامعات والمعاهد مع الحاجة لمخرجاتها، وانشاء معامل ومشاريع صناعية في القطاع الانشائي والتشييد والتوجه نحو تشغيل الخريجين والشباب من خلال المشاريع الصناعية/ لزراعية المتكاملة التي يمكن انشائها في الاقضية الاقل نمواً بالمحافظة والتي تحوي على النسبة الاكبر من النشيطين اقتصاديا. اما الهدف الثاني فهو تنمية القدرات البشرية والمهارات الفردية للعاملين حيث يشكل هذا الهدف معالجة لمشكلة قائمة للعاملين الموجودين وللذين سوف يعملون مستقبلاً في القطاعين العام والخاص وهذا يتم من خلال انشاء مراكز تدريبية متخصصة وتحسين اداء ودور هندسة الموارد البشرية في كافة المرافق الحكومية والخاصة وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للقوى العاملة بتفعيل مركز تطوير الاعمال في غرفة تجارة الانبار مع انشاء مراكز التدريب والتطوير في أقضية المحافظة الثمانية (الشكل 4) يوضح شجرة الغاية الاولى.

توصيف شجرة الغاية الثانية:

ان الغاية الثانية هي زيادة كفاءة الاداء التمويلي والتقني بنسبة 10% سنوياً مع التركيز على قطاع الطاقة وهذه الغاية لا تتحقق الا بالأهداف التي سيتم سردها لاحقاً واولها ربط كفاءة الاداء التقني بالتمويل وذلك من خلال دعم نظام التوأمة الاستثمارية مع الشركات العالمية واستقطاب رؤوس الاموال المهاجرة في نقل التكنولوجيا واعتماد سياسة محلية جديدة تربط الاداء التمويلي بالتقني وهذه تتم من خلال منح تسهيلات وحوافز للمستثمرين المحليين من اهالي المحافظة وحوافز لنقل التكنولوجيا وخصوصاً في موضوع الطاقة وانشاء شركات للسيطرة النوعية والفحص في المنافذ الحدودية، وشركات تأمين ذات معايير دولية، كما يتطلب ادخال مشروع الحكومة الالكترونية الى كافة مفاصل الدولة لكون الثورة المعلوماتية تمثل اهم روافد الثروة التكنولوجية في العالم.

اما الهدف الثاني فهو دعم الاستثمار على كافة انواعه وخصوصاً في الطاقة من خلال دعم الاستثمار في قطاع النفط والغاز واستغلال المشاريع القائمة وتأهيلها وإكمال المشاريع المتوقفة ومنها حقول عكاز في القائم ومحطة الفرات الحرارية في هيت وإنشاء مصفى جديد في حديثة والرمادي، ومن خلال إعطاء الصلاحيات للإدارة المحلية في الاستثمار ونقل التكنولوجيا للمحافظة من خلال تعديل قانون الاستثمار وهيئة الاستثمار الوطنية ومنح هيئة الاستثمار في المحافظة دوراً أساسيا في هذه العملية.

الهدف الثالث هو التوجه الى الاستخدامات الحديثة في تكنولوجيا الطاقة من خلال تقليص الفجوة التقنية والعلمية بين المحافظة والعالم واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فيها من خلال فتح مراكز بحثية ومحطات بحثية متخصصة في مجال استغلال الرياح والحرارة خصوصاً في المناطق الصحراوية الغربية التي تشكل الرطبة جزء كبير فيها، وأيضا تقليل مسببات التلوث البيئي والاتجاه نحو استخدامات التنمية المستدامة من خلال استغلال مشاريع تدوير النفايات الصلبة في الحصول على الطاقة وتقليل نسب التلوث البيئي.

اما الهدف الرابع فهو تطوير النظام الاستثماري والتمويلي في المحافظة ولكون موضوع التكنولوجيا مرتبط ارتباطاً جذرياً مع الموارد المالية ما يتطلب فتح مصارف اهلية استثمارية متعددة الاغراض وذات ارصدة مالية عالية ونشر هذه المصارف على انحاء المحافظة واقضيتها، ومنح صلاحيات للإدارة المحلية في مجال منح التراخيص لهذه المصارف وممثليات للمصارف العالمية وبالأخص في مجال توفير الخدمات التحتية التي تمثل الطاقة عمودها الفقري، وكذلك اعتماد سياسة تمويلية واستثمارية مماثلة للسياسة المتبعة في اقليم كردستان العراق من خلال منح الصلاحيات واستغلالها لتنمية المحافظة واقضيتها وفي تأمين المستوى المقبول من الطاقة للمشاريع الاستثمارية الأخرى و(الشكل 5) يوضح شجرة الغاية الثانية.

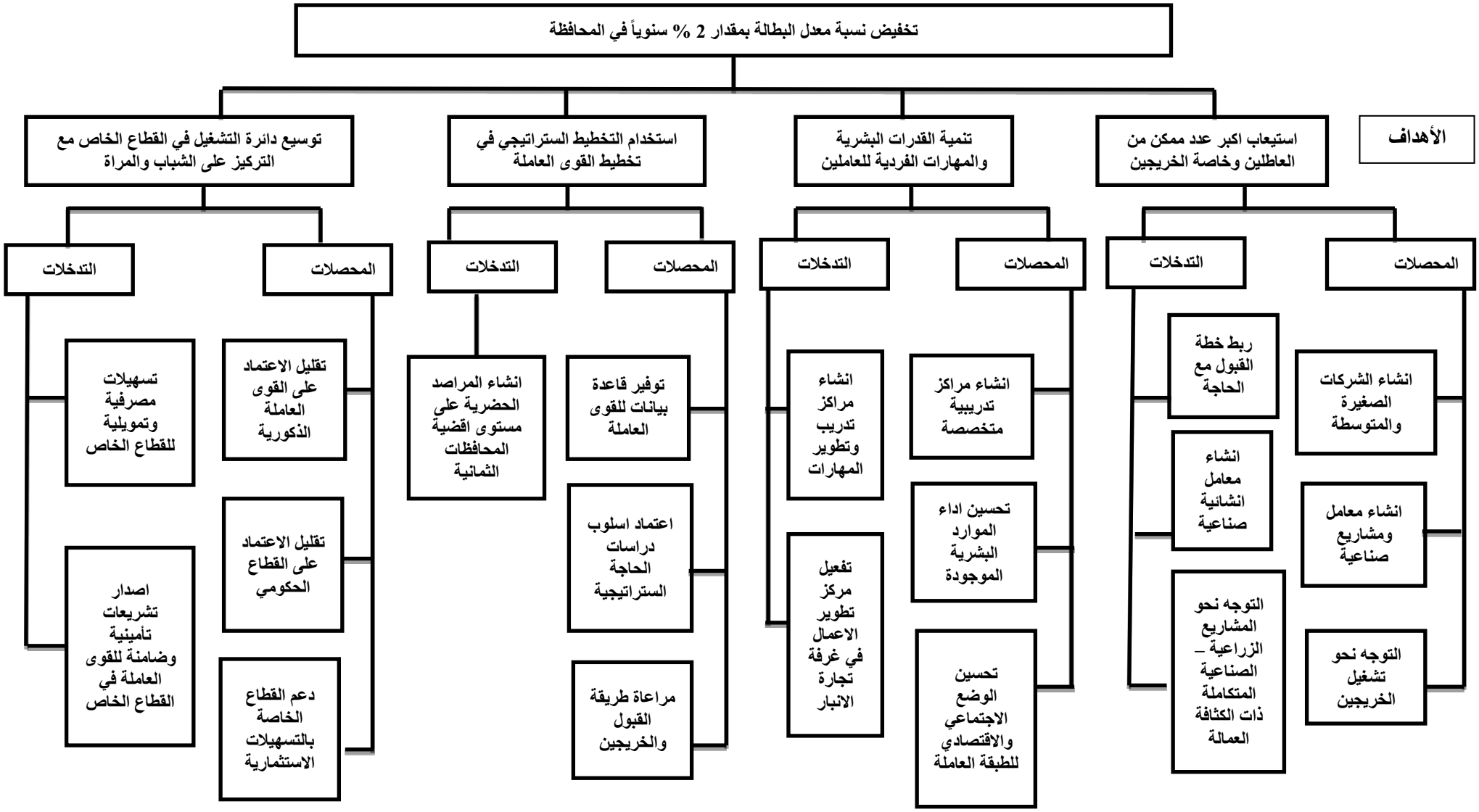

شكل-4: شجرة الغاية الاولى

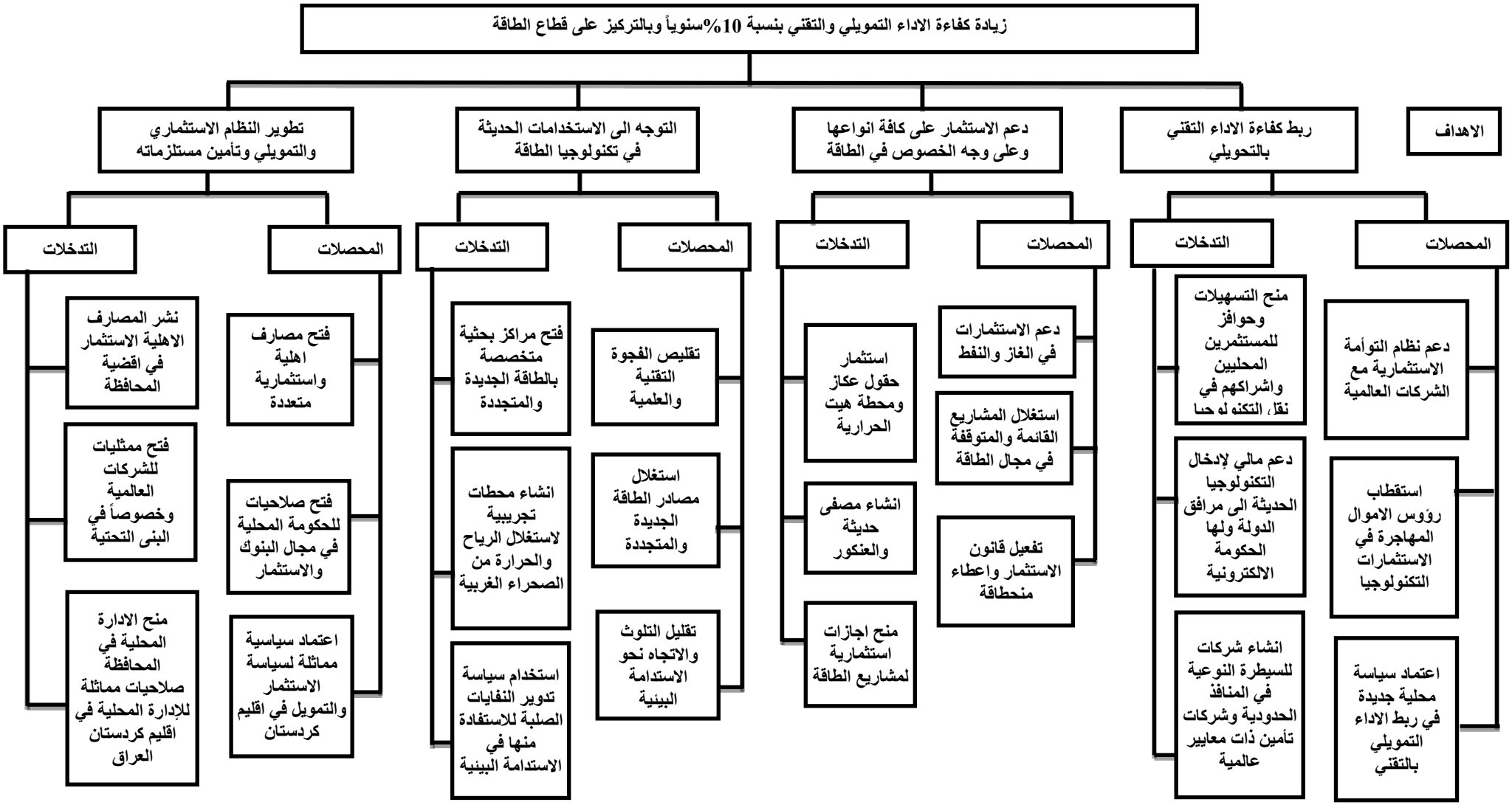

شكل-5: شجرة الغاية الثانية

توصيف شجرة الغاية الثالثة:

ان الغاية الثالثة تتمثل في تأمين نسبة 75% من الأمن الغذائي للمحافظة خلال الخمس سنوات القادمة وهذه الغاية تتم من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف منها التكامل الزراعي – الصناعي لتأمين السلة الغذائية لمواطني المحافظة وهذا يتم من خلال إنشاء شركات صناعة الدواجن على الرغم من كونها هي منتشرة في أقضية المحافظة إلا أنها غير كفؤه حيث يمكن استغلالها وتطويرها وربط الصناعات المكملة لها وتكون ذات قابلية تشغيل كبيرة للعمال ، وكذلك منح التسهيلات للمستثمرين في هكذا قطاع متكامل يربط بين القطاعين الزراعي والصناعي من خلال إنشاء مصارف متخصصة في هذا المجال ، وإنشاء معامل مختلفة في أنحاء أقضية المحافظة ومعامل مركزية في المنطقة الصناعية المركزية في المحافظة (منطقة 35 كم) بين الرمادي وهيت متمثلة بمعامل التعليب والصناعات الغذائية والمطاحن وغيرها. اما الهدف الثاني فهو معالجة التدهور في الأراضي الزراعية ومكافحة التصحر وتأمين مصادر جديدة للمياه وهذا يتم من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المائية وطرق الري الحديثة واستخدام سياسة حصاد المياه في الصحراء وإنشاء مجموعة من السدود على الوديان، واستغلال المشاريع القائمة والمتوقفة مثل سد البغدادي على نهر الفرات ومشاريع أرواء الصحراء الغربية والواحات الصحراوية المنتشرة في العمق الصحراوي وطريق الحج البري الذي يربط مدينتي الرمادي بالنخيب.

اما الهدف الثالث فهو دعم الإنتاج الزراعي والحيواني على مختلف المستويات من خلال تحسين اداء الثروة السمكية والدواجن والنحل وإنشاء البنى التحتية لهذه المشاريع والمخازن المبردة، وتطوير زراعة البستنة ومنها النخيل حيث تعتبر المحافظة من اولى المحافظات في إنتاج التمور وإمكانية استخدامها في الصناعات الغذائية وتصديرها الى الخارج ، كما يتطلب تأمين مصادر للطاقة وتوفير المبيدات والبذور والأسمدة للفلاحين من خلال إنشاء شركات قطاع خاص جماعية، ويتطلب أيضا تحسين الاوصول الزراعية والحيوانية ذات الإنتاج الأوسع وخصوصاً في المحاصيل الستراتيجية مثل الحنطة والشعير والذرة والسمسم وفي تربية الاغنام والعجول مع إنشاء معامل للعلف والمختبرات البيطرية المتخصصة وتوفير المبيدات الزراعية للمحاصيل والبساتين معاً. اما الهدف الرابع فهو وضع آلية تشريعية وإدارية لحماية المنتج والمستهلك من خلال منح صلاحيات للحكومة المحلية في الانبار في وضع سياسة سعرية وتسويقية للمحاصيل المنتجة بالمحافظة وفي آلية منح القروض الزراعية والحيوانية وتقليل الفوارق بين الحضر والريف وإيقاف هجرة الفلاحين وإنشاء المشاريع المتكاملة (الزراعية والحيوانية) وتأمين مستلزماتها وأسعارها ، كما يتطلب المباشرة بإنشاء القرى المخططة الجديدة التي تتوفر فيها كافة مستلزمات البنى التحتية للمجتمع الزراعي وتطوير مفهوم الزراعة الصحراوية ودعم تنمية الواحات الصحراوية التي تصل الان الى اكثر من (50) واحة منتشرة في صحراء المحافظة و(الشكل 6) يوضح شجرة الغاية الثالثة.

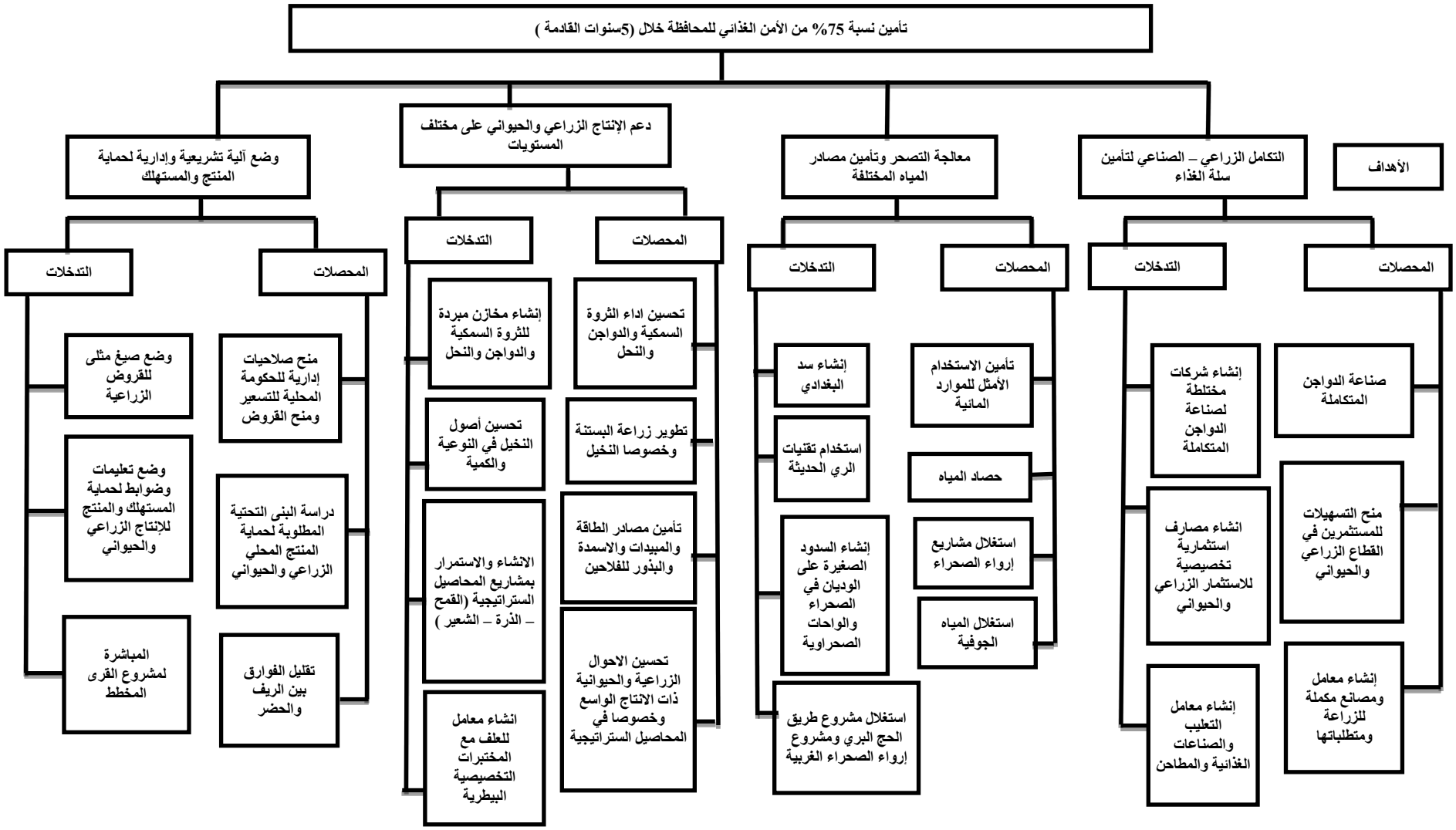

شكل-6 شجرة الغاية الثالثة

الاستنتاج:

يوجد في كل قضاء من اقضية محافظة الانبار ميزة تنموية تتلائم وموقف الالية المقدمة لتعزيزها وجعلها تحدد الوضع التنموي لكل منها. ان الالية المقدمة تعطي نتائج ايجابية في كل مجال من محاكاتها للمقومات الملائمة لكل قضاء من مرحلة تحديد الأهداف والمعايير والى مرحلة الوصول الى المشاكل والغايات التنموية لكل منها. ان القطاع الزراعي ومن ثم قطاع الصناعات الانشائية ومن ثم التجارة هو التسلسل الهرمي لترتيب اولوية القطاعات التنموية لأقضية محافظة الانبار.

ان تحليل SWOT يعتبر مكملاً وضابطاً للآلية المقترحة من اجل التوصل الى اهم نقاط الضعف ومعالجتها ومن ثم التغذية الاسترجاعية من خلالها. ان اهم المشاكل التي تواجه التنمية الحضرية في المحافظة هي : مشكلة ازدياد البطالة وخصوصاً في الشباب الخريجين وتدهور المستوى الانتاجي للزراعة وقصور التمويل وخصوصاً في الطاقة. ان اهم الغايات المطلوب تحقيقها للتنمية الحضرية والمحافظة هي : تخفيض معدلات البطالة بنسبة 2% سنوياً وزيادة كفاءة الاداء التمويلي بنسبة 10 % سنوياً مع التركيز على قطاع الطاقة وتأمين نسبة 75% من الامن الغذائي بالمحافظة خلال الخمس سنوات القادمة.

التوصيات:

1 - تطبيق الالية المقدمة في الدراسة واعتمادها من قبل المحافظة خصوصاً بعد اقرار المجلس الاستشاري للتخطيط والتنمية في المحافظات غير المرتبطة بإقليم من قبل الحكومة المركزية.

2 - المباشرة بإنشاء مراصد حضرية في أقضية المحافظة لتثبيت الواقع التنموي ومتطلباته بشكل ادق واكثر تفصيلاً ورفد الالية المقترحة بالبيانات والمعلومات المحدثة تفصيلياً.

3 - الاستمرار بالمرونة ومراجعة الخطة الاستراتيجية للتنمية الحضرية في اقضية المحافظة وبالتواصل مع المركز (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وهيئات الاستثمار).

4 - الاعتماد على مبدأ التشاركية والحوكمة الرشيدة في تنفيذ الخطة الستراتيجية وفي مراجعتها بتطبيق الاليات الحديثة للتنمية الحضرية والاقليمية.

المصادر العربية:

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2010 الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الحصر والترقيم لعام 2009، محافظة الانبار.

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2010، وحدة التخطيط في محافظة الانبار، دراسة الواقع التنموي لمحافظة الانبار المحدث لسنة 2010.

منظمة البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP)، 2009، دراسة وثيقة التنمية الاقليمية لمحافظة الانبار لعام 2010-2014 - الرمادي.

REFERENCE:

UN, ILO, 2012, Guidelines of TetterioalDiagonance of Local Development, Geneve.

Iraq Index, 2011, Bucanen study, undp, publication, newroby.

❖ من مصادر المكتبة الافتراضية

Uros. L, 2012, Compact development – Vulnerability of the Urban, Art UrbaniIzziv Vol.13 No.2.

Zhu.Q, 2012, Master plan, adjustment and Urban Development reality under Chaise Market Art Cities, Vol.30.